

## أحكام الطفل في الحدود

إعداد

د. فاطمة بنت محمد الجار الله

أستاذ مشارك في كلية الشريعة

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الطفل في الشرع هو الصغير دون البلوغ، والأصل أنه لا يشترط حضور الصغير في مجلس القضاء إلا عند الحاجة إلى ذلك، مع مراعاة ألا يكون في ذلك ضرر أو مشقة أو ترويع ونحوه، فإن كان؛ بعث القاضي من يشهد عليه، وقول الصغير غير معتبر شرعاً فيما لم يؤذن له بالتصرف فيه، فلو أقر على نفسه بحق للآخرين لم يعتد بقوله، فإذا كان للطفل حق يريد الوصول إليه فإن الشرع يراعي جانب الطفل؛ وينظر لمصلحته، وإن كان الصغير العاقل مأذوناً له في التجارة جاز إقراره في قدر ما أذن له فيه، وتقبل شهادة الصغار بقيود إذا وجدت قرائن تدل على صدقهم حسب اجتهاد القاضي في تلك القرائن، وإذا أتلّف الصغير شيئاً فإن الضمان لما أتلّفه في ماله مطلقاً، ولا يجب حد على الصغير، ذكرًا كان أو أنثى، باتفاق فقهاء المذاهب الأربعة، وإذا زنى البالغ العاقل بصغيرة إن كان يوطأ مثلها فعليه الحد دونها؛ كما يجب عليه الصداق بلا نزاع، وإن كانت لا يوطأ مثلها يجب عليه الحد دونها، وإن مكنت البالغة صغيراً فقد اتفق أهل

العلم على أنه لا يجب على الصغير الحد، ولا مهر عليه إن مكنته البالغة من نفسها؛ لأنها رضيت بسقوط حقها، ورضاها معتبر لكونها بالغة، ويجب الحد على البالغة إذا مكنت صغيراً، وإن مكنت الصغيرة صغيراً فإن ذلك من الإتلافات، ويجب به المهر عليه فعمد الصبي خطأ في جميع الأحكام، ويجب العوض كغيره من الجنايات، وذلك أنه لا يمكن للصغير أن يذهب بكارتها بالوطء إلا إذا كان بالغاً، وإذا أتلّفها بغيره كان ذلك جناية توجب أرشها، وقد اتفق أهل العلم على أن من قذف صغيراً لم يجب به عليه الحد، وأن ما يرمى به الصغير لو تحقق لم يجب به الحد فلم يجب الحد على القاذف كما لو قذف بالغاً عاقلاً بما دون الوطء، ولكن من قذف الصغير فإنه يعزر تأديباً على الكذب حتى لا يعود للإيذاء، كما أوردت الشبهة التي تتردد حول ما يسمى بالعنف ضد الطفل، ومناقشتها والرد عليها.

## المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه أجمعين..

تأتي أهمية موضوع أحكام الطفل في الحدود من جوانب عدة، لعل أهمها:

### ١. تعلق الموضوع بالطفل.

فقد جعل الإسلام لحفظ حقوق الطفل مزيد عناية؛ مراعاة لصغره وضعفه<sup>(١)</sup>؛ حيث لا يطالب بحقه ولا يدافع عن

نفسه؛ ولذلك أكد الشرع على اليتيم؛ لأن الدافع الفطري الذي عند الأب لتمام شفقتة غير موجود هنا، فعن أبي

شريح خويلد بن عمرو الخزاعي رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: "اللهم إني أخرج حق الضعيفين اليتيم

والمرأة"<sup>(٢)</sup>.

---

(١) ينظر: الآداب الشرعية ج ١/ص ٢٤٤.

(٢) أخرجه صحيح ابن حبان ج ١٢/ص ٣٧٦، ح (٥٥٦٥)، والنسائي، ح (٩١٤٩)، سنن النسائي الكبرى ج ٥/ص ٣٦٣، وابن ماجه، ح (٣٦٧٨)،

سنن ابن ماجه ج ٢/ص ١٢١٣، وقال في مصباح الزجاجة ج ٤/ص ١٠٣: هذا إسناد صحيح رجاله ثقات رياض الصالحين ج ١/ص ٦٧، والبيهقي،

ح (٢٠٢٣٩)، سنن البيهقي الكبرى ج ١٠/ص ١٣٤، وأحمد، ح (٩٦٦٤)، مسند أحمد بن حنبل ج ٢/ص ٤٣٩، والحاكم، ح (٢١١)، وقال: هذا حديث

صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، المستدرک على الصحيحين.

## ٢. تعلق الموضوع بالحدود.

يجب على الوالدين ومن يقوم مقامهما حفظ الصغير عما يضره، وتربيته بعمل مصالحه<sup>(٣)</sup>، ومع ذلك فقد يحصل تفريط في شأن الصغير لسبب أو لآخر فيجني، أو يجنى عليه، ومع أن الصغير معذور ولا يلزمه قود عند جنايته؛ لعدم تكليفه، إلا أن جنايته غير ملغاة، بل إنها لازمة لماله وذمته<sup>(٤)</sup>، ومن هنا فقد ترفع عليه الدعوى فيتنازع القضية طرفان كون المدعى عليه صغيراً غير مكلف، وحفظ حق المجني عليه.

وتظهر أهمية الموضوع أيضاً بالنظر إلى انشغال بعض المربين من الآباء والأمهات بالمهم عن الأهم، بل تخليهم في بعض الأحيان عن رعاية الصغار، يضاف إلى ذلك آثار وسائل الإعلام السيئة ما نتج عنه كثرة وقوع الحوادث من الصغار<sup>(٥)</sup>، مما جعل المجتمع بين إفراط وتفريط في جانب المسؤولية تجاههم عند وقوع ذلك منهم.

٣. تأتي أهمية الموضوع أيضاً من الطرح الذي اختلط فيه الحق بالباطل تحت مسمى حقوق الطفل بعيداً عن رأي الشرع<sup>(٦)</sup>، فجاء هذا البحث محاولة لبيان الحق ورد الشبه.

وسيكون بحث الموضوع في تمهيد ومباحث:

(٣) ينظر البحر الرائق ج٤/ص ١٨٠، المهذب ج٢/ص ١٦٩، شرح منتهى الإرادات ج٣/ص ٢٤٨.

(٤) ينظر منح الجليل ج٦/ص ٩٣، الأم ج٧/ص ٣١١، المغني ج٨/ص ٣٠٤، السيل الجرار ج٣/ص ٢٠.

(٥) على سبيل المثال نشرت جريدة الاتحاد في يوم الأربعاء ٠٣ سبتمبر ٢٠٠٨: كشفت دراسة رسمية عن تصاعد مطرد في نسبة الحوادث التي يتعرض لها الأطفال في الإمارات وصلت إلى ٣٦% سنوياً، من خلال مسح بيانات شاملة رصدتها منذ العام ٢٠٠١م، خلصت إلى أن مجموع تلك الحوادث في السنوات السبع الماضية ٧٠١١ حادثاً، ولقي ٢١ طفلاً حتفهم، وأصيب ١٦٤١ طفلاً تقل أعمارهم عن ١٦ سنة في حوادث متفرقة العام الماضي، تصدرهم الأطفال العرب والمواطنون بواقع ٧٤%، وفق دراسة إحصائية أصدرها مركز البحوث والدراسات الأمنية في شرطة أبوظبي.

(٦) ومن ذلك ما جاء في اتفاقية حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة: في المادة (١): الطفل كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة.

التمهيد في المراد بالطفل في اللغة والشرع.

المبحث الأول: حضور الطفل لمجلس القضاء.

المبحث الثاني: إقرار الطفل على نفسه.

المبحث الثالث: شهادة الطفل.

المبحث الرابع: حكم الضمان على الطفل.

المبحث الخامس: وقت ضمان الطفل.

المبحث السادس: سقوط الحدود عن الطفل.

المبحث السابع: التعدي على الطفل بالوطء أو دونه.

المبحث الثامن: التلفظ على الطفل بما يوجب حد القذف.

والله أسأل أن يصلح نيتي وعملي، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم وأن ينفع به.

## التمهيد

### المراد بالطفل في اللغة والشرع

المراد بالطفل في اللغة والشرع:

الطفل في اللغة: الطفل: الصغير من كل شيء<sup>(٧)</sup>، والعرب تقول: جارية طفل وطفلة، وجاريتان طفل وجوار طفل وغلّام طفل<sup>(٨)</sup>.

والطفل الصغير من الأولاد، للناس والدواب، وأُطفلت المرأة والظبية، والنعم إذا كان معها ولد طفل<sup>(٩)</sup>.

الطفل في الاصطلاح: الصغير من الإنسان من حين يسقط من بطن أمه إلى أن تظهر عليه علامات البلوغ<sup>(١٠)</sup>.

وللبلوغ في الشرع علامات، منها ما يعم الذكر والأنثى؛ كالاحتلام، ونزول المني، والإنبات وغلظ الصوت. ولا يحدد

بسن إلا إذا لم تظهر عليه علامات البلوغ، فإذا لم تظهر فعند بلوغ خمس عشرة سنة، وتختص الأنثى بالحبل والحيض<sup>(١١)</sup>.

والدلالات التي تدل على أن اسم الطفل مختص بمن كان قبل البلوغ كثيرة، منها:

- قوله تعالى: (وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ) [النور: ٥٩].

---

(٧) ينظر لسان العرب ج ١١/ص ٤٠١.

(٨) ينظر تهذيب اللغة ج ١٣/ص ٢٣٥.

(٩) المصدر السابق.

(١٠) ينظر حاشية ابن عابدين ج ٧/ص ٣٣٢، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ج ٢/ص ١٨٨، التعاريف ج ١/ص ٤٨٣.

(١١) ينظر فتح القدير ج ١/ص ٦٢٤، الشرح الكبير ج ٣/ص ٢٩٣.

د. فاطمة بنت محمد الجار الله

- وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "رفع القلم عن ثلاثة، عن النائم حتى يستيقظ، وعن المبتلى حتى يبرأ، وعن الصبي حتى يكبر" (١٢).

### المراد بالحدود:

**الحدود في اللغة:** الحد: الحاجز بين الشيئين، وحد الشيء منتهاه، والحد: المنع، ومنه قيل: للبواب حداد، وللسجان أيضاً، إما لأنه يمنع عن الخروج، أو لأنه يعالج الحديد من القيود، وحده: أقام عليه الحد، وإنما سمي حداً لأنه يمنع من المعاودة (١٣).

**الحدود في الاصطلاح:** عقوبة مقدرة لتمنع من الوقوع في مثله (١٤)، وزاد الحنفية والشافعية: وجبت حقاً لله تعالى (١٥).

---

(١٢) أخرجه أبو داود في باب في المجنون يسرق أو يصيب حداً، ح(٤٣٩٨)، سنن أبي داود ج ٤/ص ١٣٩، وابن ماجه بنحوه في باب طلاق المعتوه والصغير والنائم، ح(٢٠٤١)، سنن ابن ماجه ج ١/ص ٦٥٨، المستدرک على الصحيحين ج ١/ص ٣٨٩، ح(٩٤٩)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، والبيهقي في باب الصبي لا يلزمه فرض الصوم حتى يبلغ ولا المجنون حتى يفريق، ح(٨٠٩١)، سنن البيهقي الكبرى ج ٤/ص ٢٦٩، والدارمي، رفع القلم عن ثلاثة، ح(٢٢٩٦)، سنن الدارمي ج ٢/ص ٢٢٥، وقال في نصب الراية ج ٤/ص ١٦١: ولم يعلمه الشيخ في الإمام بشيء، وإنما قال هو أقوى إسناداً من حديث علي، وقال صاحب التنقيح: حماد بن أبي سليمان وثقه النسائي والعجلي وابن معين وغيرهم، وتكلم فيه ابن سعد والأعمش، وروى له مسلم مقروناً بغيره.

(١٣) مختار الصحاح ج ١/ص ٥٣، ينظر تهذيب اللغة ج ٣/ص ٢٧٠.

(١٤) المبدع ج ٩/ص 43.

(١٥) ينظر بدائع الصنائع ج ٧/ص ٣٣، مغني المحتاج ج ٤/ص ١٥٥.

## المبحث الأول

### حضور الطفل إلى مجلس القضاء

المراد بمجلس القاضي محل جلوسه حيث اتفق؛ إذ لا تسمع الدعوى ولا الشهادة إلا بين يدي القاضي<sup>(١٦)</sup>.

فإذا كان بين اثنين خصومة، فدعا أحدهما صاحبه إلى مجلس الحكم لزمته إجابته لقول الله تعالى: (إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ

الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا) (النور: ٥١)

فإن لم يحضر فاستعدي عليه لزم الحاكم أن يعديه؛ لأن تركه يفضي إلى تضييع الحقوق، فإن استدعاه الحاكم لزمته

الإجابة، فإن أبي تقدم إلى صاحب الشرط ليحضره<sup>(١٧)</sup>.

وقد يكون الصغير طرفاً في الخصومة، جانبا أو مجنيا عليه، فيطلب المدعي إحضاره إلى مجلس القضاء؛ كما إذا كانت

الدعوى على صغير، أو ادعى له وليه، وقد اختلف أهل العلم -رحمهم الله تعالى- في حضور الصغير إلى مجلس القاضي

على أقوال:

القول الأول:

لا يشترط حضور الصغير عند الدعوى عليه، وهو قول عند الحنفية<sup>(١٨)</sup>، وقال عنه ابن عابدين: أقرب إلى الصواب

وأشبهه بالفقه<sup>(١٩)</sup>، وإليه ذهب الحنابلة<sup>(٢٠)</sup>.

(١٦) حاشية ابن عابدين ج ٧/ص ٤٠٥.

(١٧) ينظر الكافي في فقه ابن حنبل ج ٤/ص ٤٥٨، شرح منتهى الإرادات ج ٣/ص ٥١٠، المحرر في الفقه ج ٢/ص ٢١٠.



قال في البحر الرائق: "والصحيح أنه لا تشترط حضرة الأطفال الرضع عند الدعوى" (٢١).

قال في المغني: "يجب أن يقوم الحاكم مقامه فيما يمكن دعواه" (٢٢). واستدلوا بأن الصغير لا يعبر عن نفسه (٢٣)، فلا

فائدة من حضوره (٢٤). فيقوم الحاكم مقامه؛ لأنه مأمور بالاحتياط في حق الصغير والمجنون والغائب (٢٥).

## القول الثاني:

قد تدعو الحاجة إلى إحضار الصغير إلى مجلس الحكم مع أبيه أو وصيه في حضر، وهو قول عند الحنفية (٢٦)، وإليه

ذهب الشافعية (٢٧).

قال في البحر الرائق: "وتشترط حضرة الصبي مع أبيه أو وصيه، وإلا نصب القاضي له وصيا" (٢٨).

قال في روضة الطالبين: "ومنها: الصبي والمجنون قد يستحق إحضارهما لإقامة الشهادة على صورتها في الإتلاف وغيره

فتجاوز الكفالة فيهما" (٢٩).

---

(٢٨) ينظر البحر الرائق ج ٧/ص ١٩٥، حاشية ابن عابدين ج ٤/ص ٧٨، ج ٧/ص ٤٠٦.

(٢٩) حاشية ابن عابدين ج ٧/ص ٤٠٤.

(٢٠) ينظر المغني ج ١٠/ص ٩٣١.

(٢١) البحر الرائق ج ٧/ص ١٩٥.

(٢٢) المغني ج ١٠/ص ١٣٩.

(٢٣) المصدر السابق.

(٢٤) المرجع نفسه.

(٢٥) المرجع نفسه.

(٢٦) ينظر البحر الرائق ج ٧/ص ١٩٥، حاشية ابن عابدين ج ٤/ص ٧٨، ج ٧/ص ٤٠٦.

(٢٧) ينظر روضة الطالبين ج ٤/ص ٢٥٣، منهاج الطالبين ج ١/ص ٦٢، مغني المحتاج ج ٢/ص ٢٠٤، الإقناع للشريبي ج ٢/ص ٣١٦.

(٢٨) البحر الرائق ج ٧/ص ١٩٤.

واستدلوا بأن الحاجة تدعو لإقامة الشهادة ليشهد على صورة الصغير في الإلتلافات وغيرها، إذا تحملوا الشهادة ولم يعرفوا اسمه ونسبه (٣٠).

### القول الثالث:

إذا وقعت الدعوى على الصغير، ولم يكن للمدعي بينة فليس له حق إحضاره إلى باب القاضي؛ لأنه لو حضر لا يتوجه عليه اليمين؛ إذ لو نكل لا يقضى بنكوله، وإن كانت له بينة، وهو يدعي عليه الاستهلاك، كان له حق إحضاره لأن الصبي مؤاخذ بأفعاله، والشهود يحتاجون إلى الإشارة إليه، فكان له حق إحضاره، ولكن يحضر معه أبوه حتى إذا لزم الصبي شيء يؤدي عنه أبوه من ماله، وهو قول عند الحنفية (٣١).

جاء في حاشية ابن عابدين: "ويشترط حضور الصغير؛ لأن الصبي مؤاخذ بأفعاله، والشهود يحتاجون إلى الإشارة؛ لكن يحضر معه أبوه أو وصيه، حتى إذا ألزم الصغير بشيء يؤدي عنه أبوه من ماله يعني من مال الصغير، وذكر بعض المتأخرين حضرة الصغير الدعاوى شرط، سواء كان الصغير مدعياً أو مدعى عليه" (٣٢).

---

(٢٩) روضة الطالبين ج ٤/ص ٢٥٣.

(٣٠) ينظر منهاج الطالبين ج ١/ص ٦٢، مغني المحتاج ج ٢/ص ٢٠٤، الإقناع للشرييني ج ٢/ص ٣١٦.

(٣١) حاشية ابن عابدين ج ٧/ص ٤٠٤.

(٣٢) المصدر السابق.

## الترجيح:

يظهر لي أن الراجح هو أن الأصل أنه لا يشترط حضور الصغير في مجلس القضاء إلا عند الحاجة إلى ذلك؛ كما لو احتاج الشاهد لرؤيته، مع مراعاة ألا يكون في ذلك ضرر على الصغير، أو مشقة أو ترويع ونحوه، فإن كان في ذلك ضرر على الصغير بعث القاضي من يشهد عليه دون أن يحضره.

## المبحث الثاني

### إقرار الطفل على نفسه

المراد بالإقرار لغة: من قر، يقال أقررت الكلام لفلان إقراراً: أي بينته (٣٣).

والإقرار خلاف الجحود (٣٤).

### الإقرار اصطلاحاً:

اختلفت عبارات أهل العلم -رحمهم الله تعالى- في تعريف الإقرار، وجميعها ترجع إلى معنى واحد:

فعرفه الحنفية بأنه إخبار بحق عليه (٣٥).

وعرفه المالكية بأنه إخبار حكمه قاصر على قائله (٣٦).

---

(٣٣) لسان العرب ج ٥/ص ٨٤.

(٣٤) أنيس الفقهاء ج ١/ص ٢٤٣.

(٣٥) ينظر: البحر الرائق ج ٧/ص ٢٤٩، الحدود الأنيفة ج ١/ص ٧٤.

(٣٦) ينظر: حاشية الدسوقي ج ٣/ص ٣٩٧.

وعرفه الشافعية بأنه إخبار عن حق سابق على المخبر (٣٧).

واختلفت عبارات الحنابلة في تعريف الإقرار، فمنها: أنه إظهار الحق لفظاً.

ومنها أنه: تصديق المدعي حقيقة أو تقديرًا.

وقال ابن حمدان: هو إظهار المكلف الرشيد المختار ما عليه لفظاً أو كتابة، أو على موكله أو مورثه أو موليه بما يمكن

صدقه فيه (٣٨).

والإقرار يعبر عنه بالاعتراف، وهو من أقوى الأسباب في ثبوت الحقوق والحدود والأنساب والأسباب، فإذا وقع على

وجه الصحة كان معمولاً به (٣٩).

والأصل في الإقرار الكتاب والسنة والإجماع.

أما الكتاب فمنها: قوله تعالى: (وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ

مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا) [آل عمران: ٨١]،

وقال تعالى: (وَأَخْرُوجُوا اعْتَرِفُوا بِذُنُوبِهِمْ) [التوبة: ١٠٢].

وقال تعالى: (وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ)

[الأعراف: ١٧٢].

---

(٣٧) ينظر: روضة الطالبين ج ٤/ص ٣٤٩، نهاية المحتاج ج ٥/ص ٦٤.

(٣٨) النكت والفوائد السننية على مشكل المهر ج ٢/ص ٣٥٩.

(٣٩) السيل الجرار ج ٤/ص ١٧٤.

د. فاطمة بنت محمد الجار الله

وأما السنة: فما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن ماعزا أقر بالزنى فرجحه رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(٤٠)</sup>، وكذلك الغامدية<sup>(٤١)</sup>.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "واغد يا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها"<sup>(٤٢)</sup>.  
وأما الإجماع: فإن الأئمة أجمعوا على صحة الإقرار<sup>(٤٣)</sup>.

ومن المعنى: أن الإقرار إخبار على وجه ينفي عنه التهمة والريبة، فإن العاقل لا يكذب على نفسه كذبا يضر، ولهذا كان أكد من الشهادة، فإن المدعى عليه إذا اعترف لا تسمع عليه الشهادة، وإنما تسمع إذا أنكر<sup>(٤٤)</sup>.

### تحرير محل النزاع:

أولا: قول الطفل غير معتبر شرعا فيما لم يؤذن له بالتصرف فيه، فلو أقر على نفسه بحق للآخرين لم يعتد بقوله<sup>(٤٥)</sup>.  
فإذا كان للطفل حق يريد الوصول إليه؛ فإن الشرع يراعي جانب الطفل، وينظر لمصلحته، لأنه قاصر عن النظر لنفسه.

---

(٤٠) أخرجه البخاري في باب هل يقول الإمام للمقر لعلك لمست أو غمزت، ح(٦٤٣٨)، صحيح البخاري ج ٦/ص ٢٠٥٢، ومسلم في باب من اعترف على نفسه بالزنى، ح(١٦٩٢)، صحيح مسلم ج ٣/ص ١٣١٩.

(٤١) مسلم في باب من اعترف على نفسه بالزنى، ح(١٦٩٥)، صحيح مسلم ج ٣/ص ١٣٢٣.

(٤٢) أخرجه البخاري، باب الوكالة في الحدود، ح(٢١٩٠)، صحيح البخاري ج ٢/ص ٣١٨، ومسلم في باب من اعترف على نفسه بالزنى، ح(١٦٩٧)، صحيح مسلم ج ٣/ص ١٣٢٤.

(٤٣) المغني ج ٥/ص ٨٧.

(٤٤) المصدر السابق.

(٤٥) ينظر البحر الرائق ج ٨/ص ٩٠، تبين الحقائق ج ٣/ص ١٨٣، ج ٥/ص ١٩٢، حاشية العدوي ج ٢/ص ٣٧٥، مختصر اختلاف العلماء ج ٥/ص ٢٣٩، القوانين الفقهية ج ١/ص ٢٠٧، كشف المخدرات ج ٢/ص ٧٠٨، كشف القناع ج ٦/ص ٧٢، شرح الزركشي ج ٣/ص ١٠٩، شرح منتهى الإرادات ج ٣/ص ٢٦٥، مطالب أولي النهى ج ٤/ص ٢١٥.

## والدليل على ذلك:

١. ما روت عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "رفع القلم عن ثلاثة، عن النائم حتى

يستيقظ، وعن المبتلى حتى يبرأ، وعن الصبي حتى يكبر".

## وجه الاستدلال:

دل الحديث أن لا حكم لكلام الصغير، وقد رفع القلم عنه <sup>(٤٦)</sup>.

٢. الإجماع على أن قول الصغير غير معتبر شرعا فيما لم يؤذن له بالتصرف فيه، قال ابن قدامة: لا نعلم في هذا خلافا

<sup>(٤٧)</sup>.

٣. أن اعتبار الأقوال في الشرع منوطة بالأهلية، وهي معدومة فيه <sup>(٤٨)</sup>، ألا ترى أنه يحتمل الصدق والكذب، وقبل

الشارع شهادة بعض دون بعض، وقول الصغير يحتمل الصدق والكذب، فإذا أمكن رده فيرد نظرا له <sup>(٤٩)</sup>.

٤. أن قول الصغير قول من غائب العقل فلم يثبت له حكم؛ كالبيع، والطلاق <sup>(٥٠)</sup>.

---

<sup>(٤٦)</sup> شرح الزركشي ج ٣/ص ١٠٩.

<sup>(٤٧)</sup> المغني ج ٥/ص ٨٧.

<sup>(٤٨)</sup> البحر الرائق ج ٨/ص ٩٠.

<sup>(٤٩)</sup> تبين الحقائق ج ٥/ص ١٩٢.

<sup>(٥٠)</sup> المغني ج ٥/ص ٨٧.

ثانياً: إن كان الطفل مأذوناً له بالتصرف فقد اختلف أهل العلم -رحمهم الله- في إقراره فيما أذن له بالتصرف فيه على قولين:

**القول الأول:** إن كان الصغير العاقل مأذوناً له بالتجارة جاز إقراره في قدر ما أذن له فيه، وإليه ذهب الحنفية<sup>(٥١)</sup>، والحنابلة، وقيدة بعضهم في الشيء اليسير<sup>(٥٢)</sup>.

قال في المبسوط: "ولو أذن الصبي التاجر لعبده في التجارة ثم أقر الصبي على عبده بدين أو جناية خطأ وجحد العبد كان إقرار الصبي عليه في جميع ذلك بمنزلة إقرار الكبير؛ لأنه بالإذن له في التجارة صار منفك الحجر بمنزلة ما لو صار منفك الحجر عنه بالبلوغ وإقراره بعد البلوغ على عبده بذلك صحيح، فكذلك بعد الإذن"<sup>(٥٣)</sup>.

قال في الكافي: "ولا يصح إقراره: الصبي المحجور عليه وإن كان عاقلاً؛ لأنه لا يصح بيعه، وإن كان العاقل مأذوناً له في التجارة جاز إقراره فيما أذن له فيه، وقال أبو بكر: لا يصح إقراره إلا في الشيء اليسير، والأول أصح؛ لأنه يصح تصرفه فيه فصح إقراره به؛ كالبالغ"<sup>(٥٤)</sup>.

واستدلوا بما يلي:

١. قوله تعالى: (وَابْتَئِلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ) [النساء: ٦].

(٥١) ينظر الهداية شرح البداية ج ٣/ص ١٨٠، المبسوط للسرخسي ج ٥٢/ص ١٠٢، حاشية ابن عابدين ج ٨/ص ١٠٣، البحر الرائق ج ٨/ص ١٠٤.

(٥٢) الكافي في فقه ابن حنبل ج ٤/ص ٥٦٨.

(٥٣) المبسوط للسرخسي ج ٢٥/ص ١٠٢.

(٥٤) الكافي في فقه ابن حنبل ج ٤/ص ٥٦٨.

## وجه الاستدلال:

أمر تعالى بالابتلاء قبل البلوغ، وذلك قد لا يأتي إلا بالبيع فصح إقراره؛ كالبالغ<sup>(٥٥)</sup>.

٢. أن الصغير عاقل مختار يصح تصرفه فيما أذن له فيه بالتجارة ونحوها فصح إقراره به؛ كالبالغ<sup>(٥٦)</sup>.

ونوقش: بأن الإذن له في التجارة ليس بإذن له بالإقرار بعينه؛ إذ لو أجاز إقراره في التجارة أجاز أن يؤذن له بطلاق

امراته، أو يأمره فيقذف رجلاً فيحده، أو يخرج فيقتص منه، فكان بهذا وأشباهه أولى أن يلزمه من إقراره<sup>(٥٧)</sup>.

٣. أنه لو لم يصح إقرار الصغير المأذون له لم يعامله أحد، فدخل في الإذن كل ما كان طريقه التجارة؛ كالديون والودائع

والعقاري والمضاربات والغصب، فيصح إقراره بها لالتحاقه في حقها بالبالغ العاقل؛ لأن الإذن يدل على عقله بخلاف ما

ليس من باب التجارة؛ كالمهر، والجنانية، والكفالة حيث لا يصح إقراره بها؛ لأن التجارة مبادلة المال بالمال، والمهر مبادلة

مال بغير مال، والجنانية ليست بمبادلة، والكفالة تبرع ابتداء فلا تدخل تحت الإذن<sup>(٥٨)</sup>.

القول الثاني: لا يصح إقرار الصغير بحال، وإليه ذهب الشافعي - رحمه الله -<sup>(٥٩)</sup>.

---

(٥٥) ينظر المغني ج ٥/ص ٨٧، كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ج ٣٢/ص ٤٨.

(٥٦) الكافي في فقه ابن حنبل ج ٤/ص ٥٦٨.

(٥٧) مختصر اختلاف العلماء ج ٥/ص ٢٣٩.

(٥٨) حاشية ابن عابدين ج ٨/ص ١٠٣.

(٥٩) ينظر مختصر اختلاف العلماء ج ٥/ص ٢٣٩، إعانة الطالبين ج ٣/ص ١٨٨.



د. فاطمة بنت محمد الجار الله

قال في الأم: "قال الشافعي رحمه الله تعالى: وما أقر به الصبي من حد لله عز وجل أو لآدمي، أو حق في ماله أو غيره، بإقراره ساقط عنه، وسواء كان الصبي مأذونا له في التجارة، أذن له به أبوه أو وليه من كان أو حاكم، ولا يجوز للحاكم أن يأذن له في التجارة، فإن فعل بإقراره ساقط عنه، وكذلك شراؤه، وبيعه مفسوخ" (٦٠).

واستدل بما يلي:

١. عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "رفع القلم عن ثلاثة، عن النائم حتى يستيقظ، وعن المبتلى حتى يبرأ، وعن الصبي حتى يكبر" (٦١).
٢. أن الصغير العاقل الذي أذن له بالتصرف غير بالغ لا تقبل شهادته، ولا روايته، فأشبهه الطفل (٦٢).
٣. أن اعتبار الأقوال في الشرع منوطة بالأهلية، وهي معدومة في الصغير (٦٤).

(٦٠) الأم ج ٣/ص ٢٣٥.

(٦١) أخرجه أبو داود في باب في المجنون يسرق أو يصيب حدا، ح (٤٣٩٨)، سنن أبي داود ج ٤/ص ١٣٩، وابن ماجه بنحوه في باب طلاق المعتوه والصغير والنائم، ح (٢٠٤١)، سنن ابن ماجه ج ١/ص ٦٥٨، المستدرک على الصحيحين ج ١/ص ٣٨٩، ح (٩٤٩)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، والبيهقي في باب الصبي لا يلزمه فرض الصوم حتى يبلغ ولا المجنون حتى يفيق، ح (٨٠٩١)، سنن البيهقي الكبرى ج ٤/ص ٢٦٩، والدارمي، رفع القلم عن ثلاثة، ح (٢٢٩٦)، سنن الدارمي ج ٢/ص ٢٢٥، وقال في نصب الراية ج ٤/ص ١٦١: ولم يعله الشيخ في الإمام بشيء وإنما قال هو أقوى إسنادا من حديث علي وقال صاحب التنقيح حماد بن أبي سليمان وثقه النسائي والعجلي وابن معين وغيرهم وتكلم فيه بن سعد والأعمش وروى له مسلم مقرونا بغيره.

ينظر الدليل المحلي ج ١٠/ص ١٤٧، كشف القناع ج ٦/ص ١٥١.

(٦٢) المغني ج ٥/ص ٨٧.

(٦٣) ينظر المصدر السابق.

ويمكن أن يناقش هذا والذي قبله: بأن ذلك هو الأصل، ولكن يستثنى فيما أذن له فيه حتى تتحقق المصلحة المرجوة من الإذن له، ويمكن أن يتعامل معه الناس.

٤. لا يصح إقرار الصغير قياساً على عدم صحة بيعه (٦٥).

ويمكن أن يناقش بأنه قياس على أصل مختلف فيه، فلا يسلم؛ إذ يصح بيع الصغير فيما أذن له فيه.

**الترجيح:**

يظهر لي -والله أعلم- أن الراجح هو القول الأول، وهو إن كان الصغير العاقل مأذوناً له في التجارة جاز إقراره في قدر ما أذن له فيه؛ لقوة أدلته، ومناقشة أدلة القول الآخر.

## **المبحث الثالث**

### **شهادة الطفل**

الشهادة لغة: من شهد شهادة، والشاهد العالم الذي يبين ما علمه (٦٦).

الشهادة اصطلاحاً: الإخبار بما يعلمه الشاهد عند التحاكم إلى الحاكم (٦٧).

وورد في تعريفها أنها هي الإخبار بما علمه بلفظ خاص؛ كـ "شهدت"، أو "أشهد" (٦٨).

---

(٦٤) ينظر البحر الرائق ج ٨/ص ٩٠.

(٦٥) الكافي في فقه ابن حنبل ج ٤/ص ٥٦٨.

(٦٦) ينظر لسان العرب ج ٣/ص ٢٣٩، ص ٢٤٠، القاموس المحيط ج ١/ص ٣٧٣.

(٦٧) السيل الجرار ج ٤/ص ١٩١.

## وقبل بيان حكم قبول شهادة الصغير لابد من بيان أمور:

أولاً: تحمل الشهادة في غير حق الله تعالى فرض كفاية، فإذا قام به من يكفي سقط عن بقية المسلمين، وإن لم يوجد إلا

من يكفي تعين عليه؛ لقوله تعالى: (الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا) [البقرة: ٢٨٢]، قال ابن عباس رضي الله عنهما وغيره أنها

تعم الحاليين: التحمل للشهادة، وإثباتها عند الحاكم<sup>(٦٩)</sup>؛ ولأن الحاجة تدعو إلى ذلك لإثبات الحقوق والعقود فكان

واجباً؛ كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر<sup>(٧٠)</sup>.

ثانياً: أداء الشهادة فرض عين على من تحملها متى دعي إليها، إن قدر على أدائها، بلا ضرر يلحقه في بدنه أو عرضه

أو ماله أو أهله؛ لقوله تعالى: (وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ) [البقرة: ٢٨٣].

ثالثاً: لا خلاف في جواز شهادة الصغير إذا أداها كبيراً<sup>(٧١)</sup>.

والأدلة على ذلك كثيرة منها:

١. عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: أقبلت راكباً على حمار أتان، وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام، ورسول الله

صلى الله عليه وسلم يصلي بمنى إلى غير جدار، فمررت بين يدي بعض الصف، وأرسلت الأتان ترتع، فدخلت في

الصف فلم ينكر ذلك علي<sup>(٧٢)</sup>.

---

(٦٨) ينظر الروض المربع ج ٣/ص ٤١٥، مطالب أولي النهى ج ٦/ص ٥٩٢، شرح منتهى الإرادات ج ٣/ص ٥٧٥.

(٦٩) تفسير ابن كثير ج ١/ص ٣٣٧.

(٧٠) ينظر الروض المربع ج ٣/ص ٤١٥.

(٧١) الاستذكار ج ١/ص ٢١٠.

(٧٢) أخرجه البخاري في باب متى يصح سماع الصغير، ح (٧٦)، صحيح البخاري ج ١/ص ٤١.

٢. عن محمود بن الربيع رضي الله عنه قال: عقلت من النبي صلى الله عليه وسلم حجة مجها في وجهي، وأنا ابن خمس سنين من دلو (٧٣).

٣. حديث مالك عن نافع أنه رأى صفية بنت أبي عبيد امرأة عبد الله بن عمر تنزع خمارها وتمسح على رأسها بالماء، ونافع يومئذ صغير (٧٤).

والشهادة والخبر كل منهما يثبت به الحكم (٧٥).

رابعاً: اختلف أهل العلم -رحمهم الله تعالى- في قبول شهادة الطفل إذا أداها صغيراً على أقوال:

**القول الأول:** البلوغ شرط في قبول الشهادة، فلا تقبل شهادة الصبيان مطلقاً، وبه قال أبو حنيفة، وأبو يوسف،

ومحمد، وزفر (٧٦)، وهو قول الشافعي (٧٧) ورواية عند الحنابلة هي المذهب (٧٨)، وهو قول ابن شبرمة، والثوري (٧٩).

قال في المبسوط: "وشهادة الصبيان بعضهم على بعض لا تكون مقبولة عندنا" (٨٠).

---

(٧٣) أخرجه البخاري في باب متى يصح سماع الصغير، ح (٧٧)، صحيح البخاري ج ١/ص ٤١.

(٧٤) أخرجه مالك، ح (٧٠)، موطأ مالك ج ١/ص ٣٥، ينظر الاستذكار ج ١/ص ٢١٠.

(٧٥) ينظر جامع التحصيل ج ١/ص ٦٤.

(٧٦) ينظر أحكام القرآن للجصاص ج ٢/ص ٢٢٥، حاشية ابن عابدين ج ٤/ص 496، البحر الرائق ج ٧/ص 90، المبسوط للسرخسي ج 16/ص 136، و ج 30/ص 153.

(٧٧) الأم ج ٧/ص ١٢٨.

(٧٨) ينظر الإنصاف للمرداوي ج 12/ص 38، المغني ج 10/ص 167، المبدع ج 10/ص 213، النكت والفوائد السننية على مشكل المحرر ج ٢/ص 283، الروض المربع ج ٣/ص 420.

(٧٩) الأم ج ٧/ص ١٢٨.

(٨٠) المبسوط للسرخسي ج 30/ص 153.

د. فاطمة بنت محمد الجار الله

جاء في الأم: "ولا تجوز شهادة الصبيان بعضهم على بعض في الجراح ولا غيرها، قبل أن يتفرقوا ولا بعد أن يتفرقوا..."، وهذا قول ابن عباس رضي الله عنهما... وقول ابن عباس رضي الله عنهما أشبه بالقرآن والقياس، لا أعرف شاهدا يكون مقبولا على صبي، ولا يكون مقبولا على بالغ، ويكون مقبولا في مقامه، ومردودا بعد مقامه" (٨١).

قال في الإنصاف: "باب شروط من تقبل شهادته، قوله: وهي ستة، أحدها: البلوغ، فلا تقبل شهادة الصبيان، هذا المذهب مطلقا، وعليه جماهير الأصحاب" (٨٢).

واستدلوا على بطلان شهادة الصبيان بما يلي:

١. قوله تعالى: (وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ) [البقرة: ٢٨٢]، وليس الصبيان من رجالنا، ولما كان ابتداء الخطاب بذكر البالغين كان قوله: (مِنْ رِجَالِكُمْ) عائدا عليهم (٨٣).

ونوقش: بأنه إنما يمنع الإناث لاندراج الصبيان مع الرجال في قوله تعالى: (وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ) [النساء: ١٧٦]، ولأن الأمر بالاستشهاد إنما يكون في المواضع التي يمكن استثناء الشهادة فيها اختيارا؛ لأن من شرط النهي الإمكان، وهذا موضع ضرورة تقع فيه الشهادة بغتة فلا يتناولها الأمر فتكون مسكوتا عنها (٨٤).

٢. قوله تعالى: (وَأَشْهِدُوا ذَوْيَ عَدْلٍ مِنْكُمْ) [الطلاق: ٢]، والصغير ليس بعدل (٨٥).

---

(٨١) الأم ج ٧/ص ١٢٨.

(٨٢) الإنصاف للمردوي ج ١٢/ص ٣٧.

(٨٣) ينظر الفروق ج ٤/ص ٢١٧، أحكام القرآن للجصاص ج ٢/ص ٢٢٥، الكافي في فقه ابن حنبل ج ٤/ص 521.

(٨٤) الذخيرة ج ١٠/ص ٢١١.

ونوقش: بما نوقش به ما قبله.

٣. قوله تعالى: (وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا) [البقرة: ٢٨٢].

وجه الدلالة: هذا نهي لا يتناول الصغير فدل على أنه ليس من الشهداء؛ لأن للصغير أن يأبى من إقامة الشهادة، وليس للمدعي إحضاره لها<sup>(٨٦)</sup>.

ونوقش الاستدلال الثاني والثالث: بأن هذه الظواهر عامة، ودليل من قال بجواز الشهادة بقيود خاص؛ فيقدم عليها<sup>(٨٧)</sup>.

٤. قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ) [البقرة: ٢٨٢].

وجه الدلالة: الخطاب في الآية للرجال البالغين؛ لأن الصغار لا يملكون عقود المداينات<sup>(٨٨)</sup>.

٥. قوله: (وَلِيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلِيَتَّقِيَ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسَ مِنْهُ شَيْئًا) [البقرة: ٢٨٢].

وجه الدلالة: الخطاب في الآية لا يصح أن يكون خطاباً للصغير؛ لأنه ليس من أهل التكليف فيلحقه الوعيد<sup>(٨٩)</sup>.

٦. قوله تعالى: (مَنْ تَرَضَوْْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ) [البقرة: ٢٨٢].

وجه الدلالة: من شرط الله الذي شرطه في الشاهد أن يكون ممن يرضى، والصغير ليس منهم<sup>(٩٠)</sup>.

---

<sup>(٨٥)</sup> الكافي في فقه ابن حنبل ج ٤/ص ٥٢١.

<sup>(٨٦)</sup> أحكام القرآن للجصاص ج ٢/ص ٢٢٥. ص ٢٢٦.

<sup>(٨٧)</sup> ينظر الذخيرة ج ١٠/ص ٢١١.

<sup>(٨٨)</sup> أحكام القرآن للجصاص ج ٢/ص ٢٢٥.

<sup>(٨٩)</sup> المصدر السابق.

<sup>(٩٠)</sup> ينظر الأم ج ٧/ص ١٢٨، الفروق ج ٤/ص ٢١٧، أحكام القرآن للجصاص ج ٢/ص ٢٢٥.

٧. قوله تعالى: (وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ) [البقرة: ٢٨٣].

وجه الدلالة: أخبر تعالى أن الشاهد الكاتم لشهادته آثم، والصبي لا يأثم فيدل على أنه ليس بشاهد، ولأن الصبي لا يخاف من مأثم الكذب فيزعه عنه، ويمنعه منه فلا تحصل الثقة بقوله<sup>(٩١)</sup>.

ونوقش الاستدلال الرابع والخامس والسادس والسابع: بأن الأمر في الآيات إنما يكون في المواضع التي يمكن إنشاء الشهادة فيها اختياراً؛ لأن من شرط النهي الإمكان، وهذا موضع ضرورة تقع فيه الشهادة بغتة فلا يتناوله الأمر فيكون مسكوتاً عنه، مع أن هذه الظواهر عامة، ودليل الجواز خاص فيقدم عليها<sup>(٩٢)</sup>.

٨. أن إبطال شهادة الصبيان قول جمع من الصحابة، منهما بن عباس وعثمان وابن الزبير رضي الله عنهما، وروي عن علي إبطال شهادة بعضهم على بعض<sup>(٩٣)</sup>، فعن عامر عن مسروق أن ستة غلمة ذهبوا يسبحون فغرق أحدهم، فشهد ثلاثة على اثنين أحمأ غرقاه، وشهد اثنان على ثلاثة أنهم غرقوه، فقضى على الثلاثة خمسي الدية، وعلى الاثنين ثلاثة أخماس الدية<sup>(٩٤)</sup>.

---

(٩١) ينظر أحكام القرآن للجصاص ج ٢/ص ٢٢٥. ص ٢٢٦، المغني ج ١٠/ص ١٦٧.

(٩٢) الفروق ج ٤/ص ٢١٧.

(٩٣) ينظر الذخيرة ج ١٠/ص ٢١٠، الأم ج ٧/ص ١٢٨.

(٩٤) أخرجه ابن أبي شيبة في القوم يدفع بعضهم بعضاً في البئر أو الماء، ح (٢٧٨٧٣)، مصنف ابن أبي شيبة ج ٥/ص ٤٤٨.

ينظر المغني ج ١٠/ص ١٦٧، الأم ج ٧/ص ١٢٨.

ونوقش: بأن عبد الله بن حبيب غير مقبول الحديث عند أهل العلم، ومع ذلك فإن معنى الحديث لا يصدق مثله عن علي رضي الله عنه؛ لأن أولياء الغريق إن ادعوا على أحد الفريقين فقد أكذبوهم في شهادتهم على غيرهم، وإن ادعوا عليهم كلهم فهم يكذبون الفريقين جميعاً<sup>(٩٥)</sup>.

٩. أن الصغير ليس بمكلف فلا تقبل شهادته، أشبه المجنون<sup>(٩٦)</sup>.

١٠. كون الصغير لا يلحقه ضمان بالرجوع دليل على أنه ليس من أهل الشهادة؛ لأن كل من صحت شهادته لزمه الضمان عند الرجوع<sup>(٩٧)</sup>.

١١. أن الإقرار أوسع من الشهادة لقبوله من البر والفاجر، فإذا كان لا يقبل قول الصغير على نفسه في الإقرار فلا تقبل شهادته على غيره؛ كالمجنون<sup>(٩٨)</sup>.

ونوقش: بعدم التسليم، فإن إقرار الصبي إن كان في المال فإنه مساو للشهادة فإنهما لا يقبلان في المال أو في الدماء إن كانت عمداً، وإن كانت خطأ فيؤول إلى الدية فيكون إقراراً على غيره فلا يقبل؛ كالبالغ<sup>(٩٩)</sup>.

١٢. يجب أن لا يمكن الصغار من الاجتماع للعب، فيحصل المقصود بالزجر عن ذلك، فلا حاجة إلى قبول شهادة الصبيان في ذلك<sup>(١٠٠)</sup>.

---

(٩٥) ينظر أحكام القرآن للجصاص ج ٢/ص ٢٢٥.

(٩٦) الكافي في فقه ابن حنبل ج ٤/ص ٥٢١

(٩٧) أحكام القرآن للجصاص ج ٢/ص ٢٢٥.

(٩٨) ينظر الفروق ج ٤/ص ٢١٧، أحكام القرآن للجصاص ج ٢/ص ٢٢٥، المغني ج ١٠/ص ١٦٧.

(٩٩) ينظر الفروق ج ٤/ص ٢١٧.



ونوقش: بالأدلة التي دلت على الحث على تدريب الصغار؛ كقوله تعالى: (وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ

([الأنفال: ٦٠])، واجتماع الصبيان للتدريب على الحرب من أعظم الاستعداد ليكونوا أهلاً لذلك، ويحتاجون في ذلك

إلى حمل السلاح؛ حيث لا يكون معهم كبير، فلا يجوز هدر دمائهم، فتدعو الضرورة لقبول شهادتهم بالشروط المعتبرة،

والغالب مع تلك الشروط الصدق وندرة الكذب، فتقديم المصلحة الغالبة على المفسدة النادرة هو الذي جاء به الشرع؛

كما جاز في الشرع شهادة النساء منفردات في الموضع الذي لا يطلع عليه الرجال للضرورة<sup>(١٠١)</sup>.

١٤. أن من لا تقبل شهادته في المال لا تقبل في الجراح؛ كالفاسق<sup>(١٠٢)</sup>.

ونوقش: بالفرق؛ إذ الدماء حرمتها أعظم<sup>(١٠٣)</sup>.

١٥. أن المعنى الذي لأجله لا تكون للصغار شهادة على البالغين انقطاع الولاية، فإن الصبي ليس من أهل الولاية على

أحد، وهذا المعنى موجود في شهادة بعضهم على بعض<sup>(١٠٤)</sup>.

١٦. أن شهادة الصغار لو قبلت لقبلت إذا افترقوا؛ كالكبار، أو لجازت شهادة النساء بعضهن على بعض في الجراح،

وليس كذلك<sup>(١٠٥)</sup>.

---

(١٠٠) ينظر المبسوط للسرخسي ج ١٦/ص ١٣٦، حاشية ابن عابدين ج ٤/ص ٤٩٦.

(١٠١) ينظر الذخيرة ج ١٠/ص ٢١٠.

(١٠٢) المصدر السابق.

(١٠٣) الذخيرة ج ١٠/ص ٢١١.

(١٠٤) المبسوط للسرخسي ج ٣٠/ص ١٥٣، ينظر المغني ج ١٠/ص ١٦٧.

(١٠٥) الذخيرة ج ١٠/ص ٢١١.

ونوقش: بأن الافتراق يحتمل التعليم والتغيير، والصغير إذا خلي وسجيته الأولى لا يكاد يكذب، والرجال لهم وازع شرعي إذا افترقوا، بخلاف الصبيان (١٠٦).

القول الثاني: تقبل شهادة المميزين إذا وجدت فيهم بقية الشروط، وهو رواية عن الإمام أحمد، وقيدوه في قول بشهادة المميز على مثله، وفي رواية عن الإمام أحمد تقبل ممن هو في حال أهل العدالة (١٠٧).

قال في الإنصاف: "وعنه: تقبل ممن هو في حال العدالة، فتصح من مميز" (١٠٨).

واستدلوا: بأن من كان في حال أهل العدالة يمكنه ضبط ما يشهد به فقبلت؛ كالبالغ (١٠٩).

القول الثالث: تقبل شهادة الصغير إذا كان ابن عشر، وهو قول عند الحنابلة (١١٠).

جاء في الكافي في فقه ابن حنبل: "وعنه: تقبل شهادة ابن العشر إذا كان عاقلاً" (١١١).

واستدلوا بما يلي:

١. أن ابن عشر مأمور بالصلاة ويضرب عليها؛ أشبه البالغ (١١٢).

٢. قد يقال إذا وجدت في ابن عشر بقية الشروط أنه يدخل في قوله تعالى: [البقرة: ٢٨٢] (١١٣).

---

(١٠٦) المصدر السابق.

(١٠٧) النكت والفوائد السننية على مشكل المحرر ج ٢/ص ٢٨٤.

(١٠٨) الإنصاف للمرداوي ج ١٢/ص ٣٧.

(١٠٩) المبدع ج ١٠/ص ٢١٣.

(١١٠) الإنصاف للمرداوي ج ١٢/ص ٣٧.

(١١١) الكافي في فقه ابن حنبل ج ٤/ص ٥٢١.

(١١٢) المصدر السابق.

القول الرابع: تقبل شهادة الصغير في غير الحدود والقصاص، وهو قول عند الحنابلة <sup>(١١٤)</sup>.

قال في الإنصاف: "واستثنى ابن حامد على هاتين الروايتين الحدود والقصاص" <sup>(١١٥)</sup>.

واستدلوا: بأن في عدم قبول شهادته في الحدود والقصاص احتياطاً للصغير ونحوه <sup>(١١٦)</sup>.

القول الخامس: تجوز شهادة الصغار في الجراح والقتل إذا جاؤوا مجتمعين على الحال التي تجارحوها عليها، أو شهادتهم قبل

أن يتفرقوا، ولا يلتفت بعد ذلك إلى رجوعهم، فأما إن تفرقوا ثم شهدوا بها لم تقبل، وإليه ذهب ابن أبي ليلى <sup>(١١٧)</sup>، وهو

رواية عند الحنابلة <sup>(١١٨)</sup>، وإليه ذهب المالكية <sup>(١١٩)</sup>، وشرطوا شروطاً تسعة، منها أن تكون شهادتهم متفقة غير مختلفة،

ومنها: أن يكون ذلك بينهم خاصة لا لكبير على صغير ولا لصغير على كبير، ومنها: ما لم يفتروا لثلاً يلقنوا الكذب،

ومنها: اتفاق أقوالهم؛ لأن الاختلاف يخل بالثقة، ومنها: اثنان فصاعداً؛ لأنهم لا يكونون أحسن حالاً من الكبار، ولأنه

إذا قيدت شهادتهم قبل افتراقهم بالعدول لا يضر رجوعهم إلا أن يتراخى الحكم حتى يكبروا ويعدلوا، فيؤخذوا برجوعهم

إذا تيقنوا أنهم شهدوا بباطل، والفرق بينهم وبين الكبار أن رجوع الكبار يدل على أنهم كانوا على باطل خوفاً من عذاب

الله تعالى، والصبيان يرجعون لأهواء، فأول أقوالهم هو الصحيح، ولا تقدح في شهادتهم العداوة والقراية لضعف مروءتهم

---

<sup>(١١٣)</sup> النكت والفوائد السننية على مشكل المحرر ج ٢/ص ٢٨٤.

<sup>(١١٤)</sup> الإنصاف للمرداوي ج ١٢/ص ٣٧.

<sup>(١١٥)</sup> المصدر السابق.

<sup>(١١٦)</sup> الفروق ج ٤/ص ٢١٧.

<sup>(١١٧)</sup> المبسوط للسرخسي ج ٣٠/ص ١٥٣.

<sup>(١١٨)</sup> النكت والفوائد السننية على مشكل المحرر ج ٢/ص ٢٨٤.

<sup>(١١٩)</sup> ينظر التاج والإكليل ج ٦/ص ١٧٧، الثمر الداني شرح رسالة القيرواني ج ١/ص ٦٠٩، الشرح الكبير ج ٤/ص ١٨٣.

وحمايتهم، فينطقون بما رأوا من غير مراعاة للقرابة والعداوة، ومنعها ابن القاسم قياسا على الكبار، ومنعها ابن عبد الحكم في القرابة دون العداوة؛ لأن العداوة تكون لسبب وتزول، فهي ضعيفة، ولأنها لا غور لها عندهم، والقرابة دائمة متأكدة (١٢٠).

قال في المبسوط: "وكان ابن أبي ليلى يجيزها في الجراحات وتمزيق الثياب التي تكون بينهم في الملاعب ما لم يتفرقوا، فإن كانوا تفرقوا لم تجز شهادتهم" (١٢١).

قال في التاج والإكليل: "إلا الصبيان، قال المقري: كل من ليس بحر مسلم مكلف عدل مستعمل لمروءة مثله لا تقبل شهادته؛ إلا بعض ذكور صبيان المسلمين الأحرار على بعض في الدماء. ابن عرفة: شهادة الصبيان الذكور في جراحهم، المذهب صحتها، وشرط القاضي أن يكونوا ممن يعقل الشهادة" (١٢٢).

قال في الإنصاف: "وعنه: تقبل ممن هو في حال العدالة، فتصح من مميز، ونقل ابن هانئ: ابن عشر، واستثنى ابن حامد على هاتين الروايتين الحدود والقصاص، وعنه: لا تقبل إلا في الجراح إذا شهدوا قبل الافتراق عن الحالة التي تجارحوا عليها" (١٢٣).

(١٢٠) ينظر الذخيرة ج ١٠/ص ٢١٢، التاج والإكليل ج ٦/ص ١٧٧، الثمر الداني شرح رسالة القيرواني ج ١/ص ٦٠٩، الشرح الكبير ج ٤/ص ١٨٣.

(١٢١) المبسوط للسرخسي ج ٣٠/ص ١٥٣.

(١٢٢) التاج والإكليل ج ٦/ص ١٧٧.

(١٢٣) الإنصاف للمرداوي ج ١٢/ص ٣٧.

واستدلوا بما يلي:

١. أن العدول قل ما يحضرون ملاعب الصبيان، فكانت الضرورة داعية إلى قبول شهادة بعضهم على بعض، بمنزلة شهادة النساء فيما لا يطلع عليه الرجال؛ ولكن هذا ما لم يتفرقوا، فأما إذا تفرقوا، وعادوا إلى بيوتهم؛ فإنهم يلقنون الكذب، هذا هو العادة، فلا تقبل شهادتهم لذلك (١٢٤).

٢. أن الظاهر صدقهم وضبطهم، فإن تفرقوا لم تقبل شهادتهم؛ لأنه يحتمل أن يلقنوا (١٢٥).  
ونوقش: بأنه يجب أن لا يمكنوا من الاجتماع للعب فيحصل المقصود بالزجر عن ذلك، فلا حاجة إلى قبول شهادة الصبيان في ذلك (١٢٦).

وأما إجازة شهادتهم في الجراح خاصة وقبل أن يتفرقوا ويجئوا فإنه تحكم بلا دلالة، وتفرقة بين من لا فرق فيه في أثر ولا نظر؛ لأن في الأصول أن كل من جازت شهادته في الجراح فهي جائزة في غيرها، وأما اعتبار حالهم قبل أن يتفرقوا فإنه لا معنى له؛ لأنه جائز أن يكون هؤلاء الشهود هم الجناة، ويكون الذي حملهم على الشهادة الخوف من أن يؤخذوا به، وهذا معلوم من عادة الصبيان، إذا كان منهم جنائية إحالته بها على غيره خوفاً من أن يؤخذ بها، وأيضا لما شرط الله في الشهادة العدالة، وأوعد شاهد الزور ما أوعده به، ومنع من قبول شهادة الفساق ومن لا يزع عن الكذب، احتياطاً لأمر

---

(١٢٤) المبسوط للسرخسي ج ٣٠/ص ١٥٣.

(١٢٥) ينظر المغني ج ١٠/ص ١٦٧، النكت والفوائد السننية على مشكل المحرر ج ٢/ص ٢٨٤.

(١٢٦) المبسوط للسرخسي ج ١٦/ص ١٣٦.

الشهادة، فكيف تجوز شهادة من هو غير مأخوذ بكذبه، وليس له حاجز يحجزه عن الكذب، ولا حياء يردعه، ولا مروءة تمنعه؟! (١٢٧).

**الترجيح:**

يظهر لي -والله أعلم- أن شهادة الصغار تعد قرينة تدل على ما شهدوا به حسب اجتهاد القاضي؛ وذلك جمعا بين الأدلة، ولأجل تحصيل مصالح العباد حسب الإمكان، ففي ذلك حفظ لحقوق الصغار، ومراعاة لجانب إمكانية عدم صدقهم.

## المبحث الرابع

### حكم الضمان على الطفل

إذا أتلف الصغير شيئا، سواء دفع إليه بعقد؛ كبيع وإجارة، أو بغير عقد؛ كوديعة، وعارية (١٢٨)، أو أرسل إنسان الصغير في حاجة فأتلف الصغير مالا أو نفسا فأكثر (١٢٩)، أو أن الصغير تسلط عليه فأتلفه، فقد اختلف أهل العلم -رحمهم الله- في حكم ضمانه على قولين:

القول الأول: لا يجب الضمان على الصغير إذا سلطه صاحب المال عليه، ويضمن فيما عدا ذلك، وإليه ذهب أبو حنيفة ومحمد -رحمهما الله- (١٣٠)، كما ذهب إليه الحنابلة (١٣١).

---

(١٢٧) أحكام القرآن للجصاص ج ٢/ص ٦٢٢، ينظر الأم ج ٧/ص ١٢٨.

(١٢٨) ينظر التاج والإكليل ج ٦/ص ٢٣٠، الشرح الكبير ج ٣/ص ٢٩٦.

(١٢٩) كشف القناع ج ٦/ص ١١.

قال في الهداية: "ولأبي حنيفة ومحمد -رحمهما الله- أنه أتلّف مالا غير معصوم، فلا يجب الضمان، كما إذا أتلّفه بإذنه ورضاه، وهذا لأن العصمة تثبت حقا له، وقد فوتها على نفسه، حيث وضع المال في يد مانعة، فلا يبقى مستحقا للنظر، إلا إذا أقام غيره مقام نفسه في الحفظ ولا إقامة ههنا؛ لأنه لا ولاية له على الاستقلال على الصبي، ولا للصبي على نفسه، بخلاف البالغ والمأذون له؛ لأن لهما ولاية على أنفسهما، وبخلاف ما إذا كانت الوديعة عبدا؛ لأن عصمته لحقه؛ إذ هو مبقى على أصل الحرية في حق الدم، وبخلاف ما إذا أتلّفه غير الصبي في يد الصبي؛ لأنه سقطت العصمة بالإضافة إلى الصبي الذي وضع في يده المال دون غيره، قال: وإن استهلك مالا ضمن، يريد به من غير إيداع؛ لأن الصبي يؤاخذ بأفعاله، وصحة القصد لا معتبر بها في حقوق العباد، والله أعلم بالصواب" (١٣٢).

قال في الإنصاف: "قوله: ومن دفع إليهم يعني إلى الصبي والمجنون والسفيه ماله ببيع أو قرض رجع فيه ما كان باقيا، وإن تلف فهو من ضمان مالكة علم بالحجر أو لم يعلم، هذا المذهب وعليه أكثر الأصحاب، وجزم به في الوجيز والمغني والشرح وغيرهم، وقدمه في الفروع، تنبيه: محل هذا إذا كان صاحب المال قد سلطه عليه؛ كالبيع والقرض ونحوهما؛ قال المصنف: فأما إن حصل في أيديهم باختيار صاحبه من غير تسليط؛ كالوديعة والعارية ونحوهما، أو أعار عبدا مالا فأتلّفوه، فقليل: لا يضمنون ذلك، وقدمه في الرعاية في باب الوديعة، وهو احتمال في المغني والشرح، وقيل: يضمنون،

---

(١٣٠) ينظر البحر الرائق ج ٨/ص ٩٠، الهداية شرح البداية ج ٤/ص ٢١٦.

(١٣١) ينظر كشف القناع ج ٦/ص ١١، الشرح الكبير ج ٣/ص ٢٩٦ شرح منتهى الإرادات ج ٢/ص ١٧٢، مطالب أولي النهى ج ٣/ص ٤٠٠، الفروع ج ٤/ص ٢٣٧.

(١٣٢) الهداية شرح البداية ج ٤/ص ٢١٥. ٢١٦.

اختاره القاضي...، ويضمنون أيضا إذا أتلّفوا شيئا لم يدفع إليهم، قوله: ومتى عقل المجنون وبلغ الصبي ورشدا انفك الحجر عنهما بغير حكم حاكم" (١٣٣).

واستدلوا بما يلي:

١. أنه أتلّف مالا غير معصوم فلا يجب الضمان؛ كما إذا أتلّفه بإذنه ورضاه، وهذا لأن العصمة تثبت حقا له، وقد فوقها على نفسه حيث وضع المال في يد مانعها فلا يبقى مستحقا للنظر، إلا إذا أقام غيره مقام نفسه في الحفظ، ولا إقامة ههنا؛ لأنه لا ولاية له على الاستقلال على الصبي، ولا للصبي على نفسه؛ لأنه سقطت العصمة بالإضافة إلى الصبي الذي وضع في يده المال دون غيره (١٣٤).

٢. أن صاحب المال سلط الصغير عليه برضاه، سواء بحجر المدفوع إليه أم لا؛ لتفريطه؛ لأن الحجر على الصغار في مظنة الشهرة (١٣٥).

ومن أعطاه الصغير مالا بلا إذن وليه في دفعه ضمنه آخذه لتعديه بقبضه ممن لا يصح منه دفع حتى يأخذه منه ولي الدافع له (١٣٦).

القول الثاني: يضمن الصغير ما أتلّفه مطلقا، وهو قول عند الحنفية (١٣٧) وإليه ذهب الشافعية (١٣٨)، وهو قول عند الحنابلة (١٣٩).

---

(١٣٣) الإنصاف للمرداوي ج ٥/ص ٣٢٠.

(١٣٤) الهداية شرح البداية ج ٤/ص 216.

(١٣٥) ينظر شرح منتهى الإرادات ج ٢/ص ١٧٢، مطالب أولي النهى ج ٣/ص ٤٠٠.

(١٣٦) ينظر المصدران السابقان.



قال في الهداية: "وهذا يدل على أن غير العاقل يضمن بالاتفاق" (١٤٠).

جاء في حاشية البجيرمي: "فلو كان كل من النخس والرد بإذن من صاحبها؛ فالضمان عليه، قوله: والناخس: أي ولو

صغيراً، مميزاً كان أو غير مميز؛ لأن ما كان من خطاب الوضع لا يختلف فيه الحال بين المميز وغيره" (١٤١).

قال في شرح منتهى الإرادات: "ويضمن محجور عليه لحظ نفسه جناية على نفس أو طرف ونحوه" (١٤٢).

واستدلوا بما يلي:

١. أن تسليط الصغير على المال غير معتبر، وفعله معتبر، كما أنه أتلّف مالا متقوماً معصوماً حقاً لمالكه فيجب عليه

الضمان؛ كما إذا كانت الوديعة عبداً، وكما إذا أتلّفه غير الصبي في يد الصبي المودع (١٤٣).

ويمكن أن يناقش: بأن صاحب المال فوت على نفسه عصمة ماله حيث وضعه في يد المحجور عليه.

٢. أن الصغار غير محجور عليهم في الأفعال؛ إذ لا يمكن أن يجعل القتل غير القتل، والقطع غير القطع، فاعتبر في حقه،

فثبت عليه موجبه، لتحقيق السبب ووجود أهلية الوجوب وهي الذمة؛ لأن الإنسان يولد وله ذمة صالحة للوجوب (١٤٤).

---

(١٣٧) ينظر الهداية شرح البداية ج ٤/ص ٢١٦، البحر الرائق ج ٨/ص ٤٤٥.

(١٣٨) ينظر روضة الطالبين ج ٩/ص ٣٣٣، المهذب ج ٢/ص ١٧٤، مغني المحتاج ج ٢/ص ٤٠٨.

(١٣٩) شرح منتهى الإرادات ج ٢/ص ١٧٢.

(١٤٠) الهداية شرح البداية ج ٤/ص ٢١٥. ٢١٦.

(١٤١) حاشية البجيرمي ج ٤/ص ٢٤٤.

(١٤٢) شرح منتهى الإرادات ج ٢/ص ١٧٢.

(١٤٣) الهداية شرح البداية ج ٤/ص 216.

(١٤٤) البحر الرائق ج ٨/ص ٩٠.

ويمكن أن يناقش: بأن الضمان يختلف باختلاف سبب الإلتلاف، فلو أن صاحب المال تسبب في إلتلاف ماله فلا ضمان، وهو إذا سلط الصغير على ماله فقد تسبب في إلتلافه.

٣. أن ما كان من خطاب الوضع لا يختلف فيه الحال بين المميز وغيره (١٤٥).

ويمكن أن يناقش: بأن صاحب المال فوت على نفسه عصمة ماله حيث وضعه في يد المحجور عليه.

القول الثالث: جناية الطفل الرضيع الذي لا يصح منه تمييز ولا قصد لا عقل فيها ولا قود ولا تبعة على أحد، بل هي هدر جبار (١٤٦)؛

كجرح العجماء سواء، فإن كان من الصبي تمييز وقصد، وكان ممن يصح ذلك منه ويفهمه، فجنايته كلها خطأ في ماله

إن كانت مالا، وعلى عاقلته إن كانت دما، وعمده وخطؤه سواء (١٤٧)، وهو قول عند المالكية صوبه في الشرح الكبير

(١٤٨)، وفي قول عندهم المال هدر والدماء على العاقلة كالمجنون، وفي قول عندهم المال في ماله، والدم على عاقلته إن بلغ

الثلث (١٤٩).

---

(١٤٥) حاشية البجيرمي ج ٤/ص ٢٤٤.

(١٤٦) الكافي لابن عبد البر، ج ١/ص ٦٠٦، التاج والإكليل ج ٥/ص ١٠٢.

(١٤٧) الكافي لابن عبد البر، ج ١/ص ٦٠٦.

(١٤٨) ينظر القوانين الفقهية، ج ١/ص ٢١٨، الشرح الكبير ج ٣/ص ٢٩٦.

(١٤٩) ينظر المصدران السابقان.

د. فاطمة بنت محمد الجار الله

وقيده بعض المالكية بما إذا كان الصغير الجاني ابن سنة فصاعدا، وأما الصغير جدا مثل ابن ستة أشهر الذي لا ينزجر إذا زجر فلا شيء عليه (١٥٠).

واستدلوا بقياس الصغير على البهائم (١٥١).

ويمكن أن يناقش: بالفرق بين البهائم والصغار، فإن الصغار غير محجور عليهم في الأفعال؛ إذ لا يمكن أن يجعل القتل غير القتل، والقطع غير القطع، فاعتبر في حقه فثبت عليه موجهه لتحقيق السبب ووجود أهلية الوجوب وهي الذمة؛ لأن الإنسان يولد وله ذمة صالحة لوجوب الحق؛ إلا أنه لا يطالب بالأداء إلا عند القدرة؛ كالمعسر لا يطالب بالدين إلا إذا أيسر، وكالنائم لا يطالب بالأداء إلا إذا استيقظ (١٥٢).

واستدلوا على أنه لا فرق بين المميز وغيره من حيث توجه الخطاب إليه في الشرع، فلا معنى للتفريق هنا.

### الترجيح:

يظهر لي -والله أعلم- أن الراجح هو القول الأول، وهو أن الصغير يضمن ما أتلّفه إذا كان صاحب المال لم يسلطه عليه، فإذا سلطه عليه بأي وجه فلا ضمان؛ لقوة أدلته، وموافقته للأصول، ومناقشة الأقوال الأخرى.

---

(١٥٠) التاج والإكليل ج ٥/ص ١٠٢.

(١٥١) الشرح الكبير ج ٣/ص ٢٩٦.

(١٥٢) البحر الرائق ج ٨/ص ٩٠.

## المبحث الخامس

### وقت ضمان الطفل

اختلف أهل العلم -رحمهم الله- في وقت تغريم الصغير إذا وجب عليه الضمان على قولين:

#### القول الأول:

أن الصغير ضمن ما أتلّفه في الحال، إذا كان عنده مال، وهو قول عند الحنفية<sup>(١٥٣)</sup>، وإليه ذهب الحنابلة<sup>(١٥٤)</sup>.

واستدلوا بما يلي:

١. أن الصغير غير محجور عليه في الأفعال؛ إذ لا يمكن أن يجعل القتل غير القتل، والقطع غير القطع، فاعتبر في حقه

فثبت عليه موجهه لتحقيق السبب، ووجود أهلية الوجوب وهي الذمة؛ لأن الإنسان يولد وله ذمة صالحة لوجوب الحق؛

إلا أنه لا يطالب بالأداء إلا عند القدرة؛ كالمعسر لا يطالب بالدين إلا إذا أيسر، وكالنائم لا يطالب بالأداء إلا إذا

استيقظ<sup>(١٥٥)</sup>.

٢. أن الولي يتصرف في مال الصغير فيما فيه مصلحته، كإخراج زكاة ماله، والمتاجرة فيه، وهذا منها.

---

(١٥٣) البحر الرائق ج ٨/ص ٩٠.

(١٥٤) كشف القناع ج ٦/ص ١٥١.

(١٥٥) البحر الرائق ج ٨/ص ٩٠.

## القول الثاني:

أن الصغير يؤخذ بعد زوال الحجر وهو البلوغ والرشد، وهو قول عند الحنفية (١٥٦).

## الترجيح:

يظهر لي -والله أعلم- أن الراجح هو القول الأول، وهو وجوب الضمان في الحال؛ لقوة دليله، وعري القول الثاني عن الدليل.

## المبحث السادس

### سقوط الحدود عن الطفل

#### المراد بالحدود في اللغة:

الحدود جمع حد، والحد الفصل بين الشيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر، أو لئلا يتعدى أحدهما على الآخر، ومنتهى كل شيء حده، والحد المنع، ومنه قيل للبواب حداد (١٥٧).

سمي بذلك إما من المنع؛ لمنعه الوقوع أو المعاودة في مثل تلك المعصية، أو من التقدير؛ لأن الله تعالى حددها وقدرها فلا يزداد عليها ولا ينقص منها، أو من معنى المحارم؛ لأنها كفارة لها أو زواجر عنها (١٥٨).

---

(١٥٦) المصدر السابق.

(١٥٧) ينظر لسان العرب ج ٣/ص ١٤٠، مختار الصحاح ج ١/ص ٥٣.

(١٥٨) ينظر الكافي لابن عبد البر ج ١/ص ٥٧١، فتح الباري ج ٢١/ص ٥٨، الإقناع للماوردي ج ١/ص ١٦٨، إعانة الطالبين ج ٤/ص ١٤٢، كفاية الأخيار ج ١/ص ٤٧٣، كشف القناع ج ٦/ص ١٥١، فتح الباري ج ١٢/ص ٥٨.

وحدود الله أيضا: ما حده وقدره؛ كالمواريث وتزويج الأربع؛ لقوله تعالى: (تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا تِلْكَ حُدُودُ

اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا) [البقرة: ١٨٧]، ولقوله تعالى: (تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا) [البقرة: ٢٢٩]، وما حده الشرع

لا تجوز فيه زيادة ولا نقصان (١٥٩).

الحد اصطلاحاً: عقوبة مقدرة شرعاً في معصية لئلا تمنع تلك العقوبة من الوقوع في مثلها، من زنى، وقذف، وشرب،

وقطع طريق، وسرقة (١٦٠).

ولا يجب حد على الصغير ذكراً كان أو أنثى باتفاق فقهاء المذاهب الأربعة (١٦١)؛ إذ يشترط في الذي يقام عليه الحد أن

يكون مكلفاً، وهو العاقل البالغ (١٦٢).

واستدلوا بما يلي:

١. عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "رفع القلم عن ثلاثة، عن النائم حتى يستيقظ،

وعن المبتلى حتى يبرأ، وعن الصبي حتى يكبر"، والحد أولى بالسقوط من العبادة لعدم التكليف؛ لأنه يدرأ بالشبهة

(١٦٣).

---

(١٥٩) شرح منتهى الإرادات ج ٣/ص ٣٣٥.

(١٦٠) ينظر البحر الرائق ج ٥/ص ٢، الكافي لابن عبد البر، ج ١/ص ٥٧١، الإقناع للمواردي ج ١/ص ١٦٨، إعانة الطالبين ج ٤/ص ١٤٢، كفاية الأخيار

ج ١/ص ٤٧٣، كشف القناع ج ٦/ص ١٥١.

(١٦١) ينظر حاشية ابن عابدين ج ٤/ص ٣، التاج والإكليل ج ٦/ص ٢٣٠، الكافي لابن عبد البر، ج ١/ص ٥٧١، إعانة الطالبين ج ٤/ص ١٤٢، كفاية

الأخيار ج ١/ص ٤٧٣، كشف القناع ج ٦/ص ١٥١.

(١٦٢) ينظر بدائع الصنائع ج ٧/ص ٣٧، أحكام القرآن للجصاص ج ٥/ص ١١٢، أحكام القرآن لابن العربي ج ٣/ص 341، المهذب ج ٢/ص ٢٧٢،

الروض المربع ج ٣/ص 314، المبدع ج ٩/ص ٨٣.

د. فاطمة بنت محمد الجار الله

٢. أن الصغير لا يكون منه ما يوجب الحد من زنى ونحوه؛ لأن الزنى ونحوه مما يوجب الحد معصية لله عز وجل، والصغير لا تقع منه معصية، فعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "رفع القلم عن ثلاثة، عن النائم حتى يستيقظ، وعن المبتلى حتى يبرأ، وعن الصبي حتى يكبر".

فالبالغ والعقل في مرتكب ما يوجب الحد أصلاً التكليف، وغير البالغ والعقل لا يتعلق به حكم خطايي لرفع القلم عنه (١٦٤).

ولكن الصغير يؤدب عن الاعتداء على الغير بالقول والفعل بما يصلح حاله وبشروطه؛ على ما هو مفصل في بحث الجناية على الصغار.

حيث لا خلاف بين أهل العلم -رحمهم الله تعالى- أنه إذا جنى الصغير على غيره بالقتل أو دونه، فإنه لا يقتص منه، فعمد الصغير كخطأ المكلف لأنه لا قصد له (١٦٥).

## المبحث السابع

### التعدي على الطفل بالوطء أو دونه

إذا أصاب أحد من الصغير ما دون الزنى؛ فإن ذلك جناية توجب التعزيز لتكف الجاني عن فعله، وتردع غيره (١٦٦).

---

(١٦٣) ينظر الكافي لابن عبد البر ج ١/ص ٥٧١، إعانة الطالبين ج ٤/ص ١٤٢، كفاية الأخيار ج ١/ص ٤٧٣، كشف القناع ج ٦/ص ١٥١.

(١٦٤) ينظر شرح الزركشي ج ٣/ص ١١٣، كشف القناع ج ٦/ص ١٥١.

(١٦٥) ينظر البحر الرائق ج ٨/ص ٤٣٥، التاج والإكليل ج ٦/ص ٢٣٠، السراج الوهاج ج ١/ص ٤٨٥، منار السبيل ج ٢/ص ٢٨٦.

(١٦٦) ينظر شرح فتح القدير ج ٥/ص ٢٦٢، الاستذكار ج ٧/ص ٥٢٠، كشف المخدرات ج ٢/ص ٧٥٨، الإنصاف للمرداوي ج ١٠/ص ٢٤٢.

وإذا كان التعدي على الصغير بالزنى فلا يخلو من أحوال أذكرها في مطالب:

## المطلب الأول

إذا زنى البالغ العاقل بصغيرة إن كان يوطأ مثلها فعليه حد الزنى دونها؛ كما يجب عليه صدق مثلها بلا نزاع<sup>(١٦٧)</sup>.

وحد الزاني مبسوط في كتب أهل العلم، وليس المقام مقام عرضه<sup>(١٦٨)</sup>.

## المطلب الثاني

### حكم الحد على واطئ الطفلة التي لا يوطأ مثلها

إذا زنى البالغ العاقل بصغيرة لا يوطأ مثلها فقد اختلف أهل العلم -رحمهم الله تعالى- في وجوب الحد على واطئها على

قولين:

القول الأول: أن البالغ العاقل إذا زنى بصغيرة لا يوطأ مثلها يجب عليه الحد دونها، وإليه ذهب الحنفية<sup>(١٦٩)</sup>، والشافعية

<sup>(١٧٠)</sup>، وهو وجه عند الحنابلة<sup>(١٧١)</sup>.

---

<sup>(١٦٧)</sup> ينظر بدائع الصنائع ج ٧/ص ٣٤، المبسوط للسرخسي ج ٩/ص ٥٤، التاج والإكليل ج ٦/ص ٢٩١، المدونة الكبرى ج ١٦/ص ٢٤٢، الإنصاف

للمرداوي ج ١٠/ص ١٨٧، المبدع ج ٩/ص ٧٣-٧٤، المغني ج ٩/ص ٦١.

<sup>(١٦٨)</sup> ينظر تبين الحقائق ج ٣/ص ١٧٤، تفسير القرطبي ج ١٢/ص ١٥٩، روضة الطالبين ج ١٠/ص ٨٦، المغني ج ٩/ص ٣٨.

<sup>(١٦٩)</sup> تبين الحقائق ج ٣/ص ١٨٣.

<sup>(١٧٠)</sup> ينظر روضة الطالبين ج ١٠/ص ٩٤، حاشية البجيرمي ج ٤/ص ٢٠٩، منهج الطلاب ج ١/ص ١٢٥، مغني المحتاج ج ٤/ص ١٤٤، الوسيط ج ٦/ص

٤٣٥.

<sup>(١٧١)</sup> ينظر الإنصاف للمرداوي ج ١٠/ص ١٨٧، المغني ج ٩/ص ٥٤، المبدع ج ٩/ص ٧٤، شرح منتهى الإرادات ج ٣/ص ٣٤٨.



جاء في شرح فتح القدير: "إذا زنى البالغ العاقل بصبية أو مجنونة يحد هو دونها،...، وتمكينها إنما يوجب الحد عليها إذا مكنت من فعل موجب له" (١٧٢).

قال في مغني المحتاج: "وأما المفعول به فإن كان صغيراً أو مجنوناً أو مكرها فلا حد عليه، ولا مهر له؛ لأن منفعة بضع الرجل غير متقومة، وإن كان مكلفاً مختاراً جلد وغرب محصناً كان أو غيره، سواء أكان رجلاً أم امرأة؛ لأن المحل لا يتصور فيه إحصان، وقيل: ترجم المرأة المحصنة" (١٧٣).

قال في الإنصاف: "قوله: أو زنى بصغيرة إن كان يوطأ مثلها فعليه الحد بلا نزاع، ونقله الجماعة عن الإمام أحمد - رحمه الله - وإن كان لا يوطأ مثلها فظاهر كلامه هنا أنه يحد، وهو أحد الوجوه" (١٧٤).

واستدلوا:

بأن الواطئ بالغ من أهل وجوب الحد، وقد فعل ما يوجب فوجبه فوجب أن يترتب عليه مقتضاه (١٧٥).

القول الثاني: لا حد على من وطئ صغيرة لا يوطأ مثلها، وإليه ذهب المالكية (١٧٦)، وهو وجه عند الحنابلة (١٧٧).

جاء في القوانين الفقهية: "أن تكون ممن يوطأ مثلها، فإن كانت صغيرة لا يوطأ مثلها فلا حد عليه، ولا عليها، ولا تحد المرأة إذا كان الواطئ غير بالغ" (١٧٨).

---

(١٧٢) شرح فتح القدير ج ٥/ص ٢٧١

(١٧٣) مغني المحتاج ج ٤/ص ١٤٤.

(١٧٤) الإنصاف للمرداوي ج ١٠/ص ١٨٧.

(١٧٥) المبدع ج ٩/ص ٧٤.

(١٧٦) ينظر مواهب الجليل ج ٦/ص 291، أحكام القرآن لابن العربي ج ٣/ص ٣٣٩.

(١٧٧) الإنصاف للمرداوي ج ١٠/ص ١٨٧.

قال في الإنصاف: "قوله: أو زنى بصغيرة إن كان يوطأ مثلها... وإن كان لا يوطأ مثلها...، وقيل: لا يجد، وهو المذهب، جزم به في الوجيز" (١٧٩).

القول الثالث: لا حد على من وطئ صغيرة لم تبلغ تسعا، وهو قول عند الحنابلة (١٨٠).

قال في الإنصاف: "قوله: أو زنى بصغيرة إن كان يوطأ مثلها... وقال القاضي: لا حد على من وطئ صغيرة لم تبلغ تسعا" (١٨١).

واستدلوا: بأن الصغيرة التي لا يمكن وطؤها لا يشتهى مثلها (١٨٢).

ونوقش: بأن التحديد إنما يكون بالتوقيف، ولا توقيف في هذا، وكون التسع وقتا لإمكان الاستمتاع غالبا لا يمنع وجوده قبله؛ كما أن البلوغ يوجد في خمسة عشر عاما غالبا، ولم يمنع من وجوده قبله (١٨٣).

### الترجيح:

يظهر لي -والله أعلم- أن الراجح هو القول الأول، وهو أن البالغ العاقل إذا زنى بصغيرة أو مجنونة يجب عليه الحد دونها؛ لقوة أدلته، وعري القول الآخر عن الدليل.

---

(١٧٨) ينظر القوانين الفقهية ج ١/ص ٢٣٢، مواهب الجليل ج ٦/ص ٢٩١.

(١٧٩) الإنصاف للمرداوي ج ١٠/ص ١٨٧.

(١٨٠) المبدع ج ٩/ص ٧٤.

(١٨١) الإنصاف للمرداوي ج ١٠/ص ١٨٧.

(١٨٢) المبدع ج ٩/ص ٧٤.

(١٨٣) المغني ج ٩/ص ٥٤.

## المطلب الثالث

### وطء الطفل للبالغة

إن مكنت البالغة صغيراً، فقد اتفق أهل العلم -رحمهم الله تعالى- على أنه لا يجب على الصغير الحد<sup>(١٨٤)</sup>.

واستدلوا لعدم وجوب الحد على الصغير بعدم تكليفه، فعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال: "رفع القلم عن ثلاثة، عن النائم حتى يستيقظ، وعن المبتلى حتى يبرأ، وعن الصبي حتى يكبر"<sup>(١٨٥)</sup>.

ولكنها تعزر بما يردعها عن مثله.

## المطلب الرابع

### حكم الحد على البالغة إذا مكنت طفلاً

اختلف أهل العلم -رحمهم الله تعالى- في وجوب الحد على البالغة إذا مكنت طفلاً على قولين:

القول الأول: لا يجب الحد على البالغة إذا مكنت صغيراً، وإليه ذهب الأصحاب الثلاثة من الحنفية<sup>(١٨٦)</sup>، كما ذهب

إليه المالكية<sup>(١٨٧)</sup>.

---

(١٨٤) ينظر البحر الرائق ج ٥/ص ١٩، مواهب الجليل ج ٦/ص ٢٩١، روضة الطالبين ج ١٠/ص ٩٤، الوسيط ج ٦/ص ٤٣٥، المغني ج ٩/ص ٦١، كشف القناع ج ٦/ص ٩٩.

(١٨٥) ينظر المغني ج ٩/ص ٦١ كشف القناع ج ٦/ص ٩٩.

(١٨٦) ينظر تبين الحقائق ج ٣/ص ١٨٣، شرح فتح القدير ج ٥/ص ٢٧١.

(١٨٧) القوانين الفقهية ج ١/ص ٢٣٢.

قال في بدائع الصنائع: "الصبي أو المجنون إذا وطئ امرأة أجنبية لا حد عليه؛ لأن فعلهما لا يوصف بالحرمة فلا يكون

الوطء منهما زني ، فلا حد على المرأة إذا طاوعته عند أصحابنا الثلاثة رضي الله عنهم " (١٨٨)

قال في القوانين الفقهية: "ولا حد على الزاني والزانية إلا بشروط...السادس: أن تكون ممن يوطأ مثلها، فإن كانت

صغيرة لا يوطأ مثلها فلا حد عليه ولا عليها، ولا تحد المرأة إذا كان الواطئ غير بالغ" (١٨٩).

واستدلوا بما يلي:

١. أن فعل الزنى يتحقق من الصغير، والبالغة محل الفعل، ولهذا يسمى هو واطئاً وزانياً، والمرأة موطوءة ومزنياً بها، إلا أنها

سميت زانية مجازاً تسمية للفعل باسم الفاعل كالراضية بمعنى المرضية، أو لكونها مسببة بالتمكين فتعلق الحد في حقها

بالتمكين من قبيح الزنى، وهو فعل من هو مخاطب بالكف عنه مؤثماً على مباشرته، وفعل الصبي ليس بهذه الصفة فلا

يناط به الحد (١٩٠).

٢. أن فعل الصغير مع البالغة لا يوصف بالحرمة، فلا يكون الوطء منهما زني، فلا حد على المرأة إذا طاوعته (١٩١).

القول الثاني: يجب الحد على البالغة إذا مكنت صغيراً، وإليه ذهب زفر من الحنفية (١٩٢)، والشافعية (١٩٣)، وهو الصحيح

عند الحنابلة (١٩٤).

---

(١٨٨) بدائع الصنائع ج ٧/ص ٣٤.

(١٨٩) ينظر القوانين الفقهية ج ١/ص ٢٣٢، المدونة الكبرى ج ١٦/ص ٢٤٢.

(١٩٠) البحر الرائق ج ٥/ص ١٩.

(١٩١) بدائع الصنائع ج ٧/ص ٣٤.

(١٩٢) المصدر السابق.

قال في بدائع الصنائع: "الصبي أو المجنون إذا وطئ امرأة أجنبية...، وقال زفر والشافعي رضي الله عنهم : عليها الحد، ولا خلاف في أن العاقل البالغ إذا زنى بصبية أو مجنونة أنه يجب عليه الحد، ولا حد عليها" (١٩٥).

قال في فتح الباري: "وكذا لو زنى بالغ بصبية أو عاقل بمجنونة حد البالغ والعاقل دونهما، وكذا عكسه" (١٩٦).

قال في الإنصاف: "وكذلك لو استدخلت المرأة ذكر صبي لم يبلغ عشرة فلا حد عليها، قال المصنف: والصحيح أنه متى وطئ من أمكن وطؤها، أو أمكنت المرأة من يمكنه الوطء فوطئها أن الحد يجب على المكلف منهما، ولا يصح تحديد ذلك بتسع، ولا بعشر" (١٩٧).

واستدلوا: بأن الله تعالى سماها زانية بقوله: (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ) [النور: ٢]، ولهذا من قذفها به يحد، ولو لم يتصور الزنى منها لما حد قاذفها؛ كقاذف الصبي والمجنون، فإذا كان زنى فامتناع وجوب الحد لمعنى يخصه لا يوجب الامتناع في حقها؛ كما في العكس، وهو ما إذا زنى البالغ العاقل بالصبية أو المجنونة فإن عليه الحد إجماعاً (١٩٨)، وكما لو زنى المستأمن بمسلمة (١٩٩)، فكذا هذا (٢٠٠).

---

(١٩٣) روضة الطالبين ج ١٠/ص ٩٤.

(١٩٤) ينظر الإنصاف للمرداوي ج ١٠/ص ١٨٨، المبدع ج ٩/ص ٧٤.

(١٩٥) بدائع الصنائع ج ٧/ص ٣٤.

(١٩٦) فتح الباري ج ١٢/ص ١٤٢.

(١٩٧) الإنصاف للمرداوي ج ١٠/ص ١٨٧.

(١٩٨) تبيين الحقائق ج ٣/ص ١٨٣.

(١٩٩) المبدع ج ٩/ص ٧٤.

(٢٠٠) تبيين الحقائق ج ٣/ص ١٨٣، ينظر بدائع الصنائع ج ٧/ص ٣٤.

ونوقش: بأن وجوب الحد على المرأة في باب الزنى ليس لكونها زانية؛ لأن فعل الزنى لا يتحقق منها وهو الوطء؛ لأنها موطوءة وليست بواطئة، وتسميتها في الكتاب العزيز زانية مجاز لا حقيقة، وإنما وجب عليها لكونها مزنيا بها، وفعل الصبي والمجنون ليس بزنى فلا تكون هي مزنيا بها فلا يجب عليها الحد، وفعل الزنى يتحقق من العاقل البالغ فكانت الصبية أو المجنونة مزنيا بها؛ إلا أن الحد لم يجب عليها لعدم الأهلية، والأهلية ثابتة في جانب الرجل فيجب الحد (٢٠١).

وأجيب من وجوه:

الأول: أن فعل الزنى لا يتحقق من الأنثى، وإنما يتحقق من الذكر، ولهذا هو يسمى زانيا وواطئا، والمرأة موطوءة ومزنيا بها، إلا أنها سميت زانية مجازا تسمية للمفعول به باسم الفاعل؛ كالراضية (٢٠٢).

الثاني: أن فعل البالغة مع الصبي والمجنون ليس بزنى؛ لأن إحصانها لا يسقط بذلك كما لا يسقط إحصان الصبي والمجنون حتى يجب الحد على قاذفهما بعد البلوغ والإفاقة (٢٠٣).

الثالث: فعل الصبي والمجنون زنى لغة، ولكن ليس بزنى شرعا؛ لأن الزنى شرعا فعل وجب الكف عنه لخطاب الشرع، فلا ينفك عن الإثم والحرج، وفعل الصبي والمجنون لا يوصف بذلك، وإذا انعدم الزنى شرعا في جانبه فكذلك في جانبها، والحد حكم شرعي فيستدعي ثبوت سببه شرعا (٢٠٤).

---

(٢٠١) بدائع الصنائع ج ٧/ص ٣٤.

(٢٠٢) تبيين الحقائق ج ٣/ص ١٨٣.

(٢٠٣) البحر الرائق ج ٥/ص ١٩.

(٢٠٤) ينظر المبسوط للسرخسي ج ٩/ص ٥٥، بدائع الصنائع ج ٧/ص ٣٤، تحفة الفقهاء ج ٣/ص ١٣٨.

## الترجيح:

يظهر لي أن الراجح أنه لا يجب الحد على البالغة إذا مكنت صغيراً؛ لأن الحدود تدرأ بالشبهات<sup>(٢٠٥)</sup>، ولكنها تعزر بما يردعها عن مثله.

## المطلب الخامس

### ضمان الطفل لمهر من وطئها إذا كانت بالغة

اختلف أهل العلم -رحمهم الله تعالى- في ضمان الصغير لمهر البالغة إذا مكنته من نفسها على قولين:

القول الأول: لا مهر على الصغير إن مكنته البالغة من نفسها، وإليه ذهب الحنفية في قول<sup>(٢٠٦)</sup>، والشافعية<sup>(٢٠٧)</sup>، وظاهر كلام الحنابلة يدل عليه<sup>(٢٠٨)</sup>.

قال في البحر الرائق: "ولا يرد ما لو زنى صبي بامرأة بالغة مطاوعة، قالوا: لا حد على الصبي، ولا مهر عليه لإسقاطها حقها حيث مكنته؛ لأن المهر وجب لكنه سقط لما ذكرنا فلم يخل وطء عنهما"<sup>(٢٠٩)</sup>.

قال في روضة الطالبين: "وأما المفعول به فإن كان صغيراً أو مجنوناً أو مكرهاً فلا حد عليه ولا مهر"<sup>(٢١٠)</sup>.

---

(٢٠٥) ينظر التقرير والتحرير ج ٢/ص ٣٦٧.

(٢٠٦) البحر الرائق ج ٥/ص ١٦.

(٢٠٧) روضة الطالبين ج ١٠/ص ٩١.

(٢٠٨) المبدع ج ٩/ص ١١١.

(٢٠٩) البحر الرائق ج ٥/ص ١٦.

(٢١٠) روضة الطالبين ج ١٠/ص ٩١.

قال في المبدع: "تنبيه: نقل الميموني فيمن زنى صغيراً، لم نر عليه شيئاً" (٢١١).

واستدلوا بما يلي:

١. أن البالغة بتمكين الصغير رضيت بسقوط حقها، ورضاها معتبر لكونها بالغة، ولأنها صارت مستعملة للصبي، ومن

استعمل صبياً في شيء لحقه فيه ضمان، ثبت لوليه حق الرجوع على المستعمل؛ فلا فائدة في إيجاب المهر لها إذا طاعته

(٢١٢).

٢. أن الصغير لا يخاطب (٢١٣)، وقوله غير معتبر (٢١٤).

٣. أن منفعة البضع غير متقومة (٢١٥)، والصغير غير مكلف.

القول الثاني: يجب المهر على الصغير إن مكنته البالغة من نفسها، وإليه ذهب الحنفية في قول (٢١٦).

قال في المبسوط: "ولو زنى الصبي بامرأة فأذهب عذرتها، وشهد عليه الشهود بذلك فعليه المهر إذا استكرهها، وإن

كانت دعتة" (٢١٧).

واستدلوا بما يلي:

---

(٢١١) المبدع ج ٩/ص ١١١.

(٢١٢) ينظر المبسوط للسرخسي ج ٩/ص ١٢٩، الهداية شرح البداية ج ٢/ص ١٠٣.

(٢١٣) الهداية شرح البداية ج ٢/ص ١٠٣.

(٢١٤) المصدر السابق.

(٢١٥) روضة الطالبين ج ١٠/ص ٩١.

(٢١٦) البحر الرائق ج ٥/ص ١٦.

(٢١٧) المبسوط للسرخسي ج ٩/ص ١٢٨.



د. فاطمة بنت محمد الجار الله

١. أن الوطاء كالجناية عليها، وأرش الجنايات للمجني عليه، ولو كان عوضاً عن الحد لوجب على المرأة؛ لأن الحد ساقط عنها (٢١٨).

٢. على الصغير المهر في ماله؛ لأنه ضمان الفعل، والصبي أسوة بالبالغ في المؤاخضة، بضمان الفعل بحق العباد (٢١٩).

ويمكن أن يناقش هذا والذي قبله بالفرق بين الوطاء والجناية؛ إذ الجناية تعد، أما الوطاء فهو استعمال من المرأة العاقلة للصغير فلا يجب به لها مهر.

**الترجيح:**

يظهر لي أن الراجح -والله علم- أنه لا مهر على الصغير إن مكنته البالغة من نفسها؛ لقوة أدلته، ومناقشة أدلة القول الآخر.

بل إن البالغة يجب عليها بذل الأسباب لحفظ الصغير ومنعه من الوقوع في الرذيلة؛ لأن هذا من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ كما هو مبسوط في كتب أهل العلم.

## **المطلب السادس**

### **ضمان الطفل لمهر من وطئها إذا كانت طفلة**

اختلف أهل العلم -رحمهم الله تعالى- في وجوب مهر المثل على الصغير لمن وطئها إذا كانت صغيرة على قولين:

---

(٢١٨) البحر الرائق ج ٥/ص ١٦.

(٢١٩) المبسوط للسرخسي ج ٩/ص ١٢٨.

القول الأول: أن الصغيرة إن مكنت صغيراً فمهر المثل واجب في ماله، نص على ذلك الحنفية (٢٢٠).

قال في المبسوط: "ولو أن صبياً زنى بصبية مطاوعة لا حد عليهما،... وعلى الصبي المهر في ماله" (٢٢١).

واستدلوا بما يلي:

١. أن الصغيرة ليست من أهل الرضى بسقوط حقها، ولأن اشتغالها بالأمر غير مثبت حق الرجوع عليها؛ لإهدار قولها

(٢٢٢).

٢. انعدام الأهلية للعقوبة فيهما، وعلى الصبي المهر في ماله؛ لأنه ضمان الفعل، والصبي أسوة بالبالغ في المؤاخذه

بضمان الفعل بحق العباد إنما لا يؤخذ بضمان القول (٢٢٣).

القول الثاني: ليس على الصغير إذا زنى بصغيرة عوض، وإليه ذهب أبو حنيفة (٢٢٤)، كما ذهب إليه الحنابلة (٢٢٥).

قال في روضة الطالبين: "وأما المفعول به؛ فإن كان صغيراً أو مجنوناً أو مكرهاً فلا حد عليه ولا مهر" (٢٢٦).

قال في الإنصاف: "نقل الميموني فيمن زنى صغيراً، لم نر عليه شيئاً" (٢٢٧).

---

(٢٢٠) ينظر المبسوط للسرخسي ج ٩/ص ١٢٩، الهداية شرح البداية ج ٢/ص ١٠٣.

(٢٢١) المبسوط للسرخسي ج ٩/ص ١٢٨.

(٢٢٢) ينظر المبسوط للسرخسي ج ٩/ص ١٢٩، الهداية شرح البداية ج ٢/ص ١٠٣.

(٢٢٣) المبسوط للسرخسي ج ٩/ص ١٢٨.

(٢٢٤) فتاوى ابن الصلاح ج ٢/ص ٤٦٥.

(٢٢٥) ينظر الإنصاف للمرداوي ج ١٠/ص ٢٤١، الفروع ج ٦/ص ١٠٨.

(٢٢٦) روضة الطالبين ج ١٠/ص ٩١.

(٢٢٧) الإنصاف للمرداوي ج ١٠/ص ٢٤١.

واستدلوا:

بأن عمد الصغير خطأ في جميع الأحكام<sup>(٢٢٨)</sup>.

ويمكن أن يناقش: بأنه استدلال بمحل النزاع، فلا يصح.

**الترجيح:**

يظهر لي -والله أعلم- أن الراجح هو القول بأن أرش البكارة يجب في مال الصغير إذا وطئ الصغيرة فأذهب بكارتها

كغيره من الجنائيات، وذلك أنه لا يمكن للصغير أن يذهب بكارتها بالوطء إلا إذا كان بالغاً، وإذا أتلّفها بغيره كان ذلك

جناية توجب أرشها.

---

(٢٢٨) فتاوى ابن الصلاح ج ٢/ص ٤٦٥.

## المبحث الثامن

### التلفظ على الطفل بما يوجب حد القذف

القذف في اللغة: قذف بالشيء يقذف قذفا فانقذف: رمى، والقذف: السب (٢٢٩).

القذف في الشرع: الرمي بزنى (٢٣٠)، وزاد الحنابلة أو لواط (٢٣١).

وعرفه المالكية بأنه نسبة آدمي مكلف غيره حرا عفيفا مسلما بالغاً، أو صغيرة تطيق الوطء لزنى، أو قطع نسب (٢٣٢).

وعرفه الشافعية بأنه: الرمي بالزنى في معرض التعبير (٢٣٣).

والقذف من الكبائر بإجماع الأمة، والأصل في تحريمه الكتاب والسنة.

أما الكتاب فقول الله تعالى: (وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا

تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ) (النور: ٤)

وقال سبحانه: (إِنَّ الَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ)

(النور: ٢٣)

---

(٢٢٩) لسان العرب ج ٩/ص ٢٧٧ ، ٢٧٦ .

(٢٣٠) البحر الرائق ج ٥/ص ٣١ .

(٢٣١) الروض المربع ج ٣/ص ٣١٤ .

(٢٣٢) الفواكه الدواني ج ٢/ص ٢١٠ .

(٢٣٣) إعانة الطالبين ج ٤/ص ١٤٩ .

د. فاطمة بنت محمد الجار الله

وأما السنة فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "اجتنبوا السبع الموبقات"، قالوا: يا رسول الله، وما هن؟ قال: "الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات" (٢٣٤).

ويجب حد القذف بشروط، منها: كون المقدوف بالغاً، فقد اتفق أهل العلم -رحمهم الله تعالى- على أن من قذف صغيراً أو مجنوناً لم يجب به عليه الحد (٢٣٥).

واستدلوا بما يلي:

١. أن من قذف غير محصن، لم يجب عليه الحد؛ لقوله عز وجل: (وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ) [النور: ٤]، فدل على أنه إذا قذف غير محصن لم يجلد، والمحصن الذي يجب الحد بقذفه من الرجال والنساء من اجتمع فيه البلوغ والعقل والإسلام والحرية والعفة عن الزنى (٢٣٦).

---

(٢٣٤) أخرجه البخاري في باب قول الله تعالى: (إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيراً)، ح (٢٦١٥)، صحيح

البخاري ج ٣/ص ١٠١٧، ومسلم في باب بيان الكبائر وأكبرها، صحيح مسلم ج ١/ص ٩٢، ح (٨٩).

ينظر الدليل في البحر الرائق ج ٥/ص ٣١، المغني ج ٩/ص ٧٦.

(٢٣٥) ينظر بدائع الصنائع ج ٧/ص ٣٧، أحكام القرآن للجصاص ج ٥/ص ١١٢، أحكام القرآن لابن العربي ج ٣/ص ٣٤١، المهذب ج ٢/ص ٢٧٢، مغني

المحتاج ج ٣/ص ٣٨٢، الروض المربع ج ٣/ص ٣١٤، المبدع ج ٩/ص ٨٣.

(٢٣٦) المهذب ج ٢/ص ٢٧٢.

٢. أن ما يرمى به الصغير والمجنون لو تحقق لم يجب به الحد، فلم يجب الحد على القاذف؛ كما لو قذف بالغافقلا بما دون الوطء (٢٣٧).

٣. أن الحد إنما وضع للزجر عن الأذية بالمعرة الداخلة على المقذوف، ولا معرة على من عدم العقل والبلوغ؛ إذ لا يوصف الوطء في الصغير ولا منه بأنه زنى (٢٣٨).

ولكن من قذف الصغير فإنه يعزر تأديبا على الكذب والإيذاء، وزجرا له حتى لا يعود (٢٣٩).

## الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وفيما يلي ملخص البحث، وأبرز النتائج:

١. الطفل في الشرع هو الصغير دون البلوغ.
٢. مع أن الطفل معذور ولا يلزمه ق ود عند جنائته؛ لعدم تكليفه إلا أن جنائته غير ملغاة، بل إنها لازمة لماله وذمته.
٣. الأصل أنه لا يشترط حضور الطفل في مجلس القضاء إلا عند الحاجة إلى ذلك كما لو احتاج لرؤيته، مع مراعاة ألا يكون في ذلك ضرر أو مشقة أو ترويع ونحوه، فإن وجد ذلك بعث القاضي من يشهد عليه.
٤. قول الطفل غير معتبر شرعا فيما لم يؤذن له بالتصرف فيه، فلو أقر على نفسه بحق للآخرين لم يعتد بقوله. فإذا كان للطفل حق يريد الوصول إليه فإن الشرع يراعي جانب الطفل؛ وينظر لمصلحته؛ لأنه قاصر عن النظر لنفسه.
٥. إن كان الطفل العاقل مأذونا له في التجارة جاز إقراره في قدر ما أذن له فيه.

---

(٢٣٧) المصدر السابق.

(٢٣٨) ينظر أحكام القرآن لابن العربي ج ٣/ص ٣٤١، ينظر أحكام القرآن للجصاص ج ٥/ص ١١٢.

(٢٣٩) مغني المحتاج ج ٣/ص 382.

٦. تقبل شهادة الأطفال بقيود إذا وجدت قرائن تدل على صدقهم حسب اجتهاد القاضي في تلك القرائن.
٧. إذا أتلّف الطفل شيئاً سواء دفع إليه بعقد كبيع وإجارة، أو بغير عقد كوديعة وعارية، أو أرسل إنسان الطفل في حاجة فأتلّف الطفل مالا أو نفساً فأكثر فإنه لا يضمنه، أو أن الطفل تسلط عليه فأتلّفه فإن الضمان يكون في ماله في الحال.
٨. لا يجب حد على الطفل ذكر كان أو أنثى باتفاق فقهاء المذاهب الأربعة.
٩. إذا زنى البالغ العاقل بطفلة؛ إن كان يوطأ مثلها فعليه الحد دونها؛ كما يجب عليه الصداق بلا نزاع.
١٠. إذا زنى البالغ العاقل بطفلة لا يوطأ مثلها؛ يجب عليه الحد دونها.
١١. لا يجب الحد على البالغة إن مكنت طفلاً.
١٢. لا مهر على الطفل إن مكنته البالغة من نفسها؛ لأنها رضيت بسقوط حقها ورضاها معتبر لكونها بالغة.
١٣. إن مكنت الطفلة طفلاً فإن ذلك من الإتلافات التي يجب به المهر في ماله.
١٤. أن عمد الطفل في حكم الخطأ في جميع الأحكام.
١٥. يجب العوض على الطفل إذا وطئ طفلة فأذهب بكارتها كغيره من الجنايات، وذلك أنه لا يمكن للطفل أن يذهب بكارتها بالوطء إلا إذا كان بالغاً، وإذا أتلّفها بغيره كان ذلك جنابة توجب أرشها.
١٦. أن قذف الطفل لا يجب به الحد، ولكن القاذف يعزر تأديباً له عن إيذاء الطفل وفاحش القول.

## فهرس المصادر والمراجع:

( أ )

١. أبجد العلوم، محمد حسن القنوجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٨هـ، ت: عبد الجبار زكار.
٢. إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، تقي الدين أبي الفتح، الشهير بابن دقيق العيد، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣. أحكام القرآن، أبو بكر محمد بن عبد الله ابن العربي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الفكر للطباعة والنشر، لبنان.
٤. الآداب الشرعية لأبي عبد الله محمد بن مفلح المقدسي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ، تحقيق شعيب الأرنؤوط، عمر القيام.
٥. الأشباه والنظائر، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
٦. إعانة الطالبين، أبو بكر بن محمد الدمياطي، بيروت، دار الفكر.
٧. إعلام الموقعين عن رب العالمين، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن سعد الزرعي الدمشقي، الشهير بابن القيم، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد.
٨. الإقناع في الفقه الشافعي، الماوردي.
٩. الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، محمد الشربيني الخطيب، تحقيق مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ.
١٠. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، علي بن سليمان المرداوي أبو الحسن، تحقيق محمد حامد الفقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١١. الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الآمدي أبو الحسن، تحقيق د. سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
١٢. أحكام القرآن، أحمد بن علي الرازي الجصاص أبو بكر، تحقيق محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ.
١٣. إدراج الشروق: الفروق وأنوار البروق في أنواء الفروق، أبو القاسم بن عبد الله بن الشاط، تحقيق خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.



١٤. إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق محمد سعيد البدري أبو مصعب، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
١٥. أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب، الإمام الشيخ محمد بن درويش بن محمد الحوت البيروتي الشافعي، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
١٦. إعلام الموقعين عن رب العالمين، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م.
١٧. الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، محمد الشربيني الخطيب، تحقيق مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ.
١٨. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، علي بن سليمان المرادوي أبو الحسن، تحقيق محمد حامد الفقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٩. الأم، محمد بن إدريس الشافعي أبو عبد الله، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ.
٢٠. أنيس الفقهاء، قاسم بن عبد الله القونوي، تحقيق د. أحمد الكبيسي، دار الوفاء، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

(ب)

٢١. البحر الرائق شرح كنز الدقائق، زين الدين ابن نجيم الحنفي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية.
٢٢. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين الكاساني، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م.
٢٣. بداية المجتهد ونهاية المقتصد، محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي أبو الوليد، دار الفكر، بيروت.

(ت)

٢٤. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية.
٢٥. التاج والإكليل لمختصر خليل، محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري أبو عبد الله، دار الفكر، الطبعة الثانية، بيروت، ١٣٩٨هـ.
٢٦. تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي، دار الكتب الإسلامية، القاهرة، ١٣١٣هـ.
٢٧. تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبو الفداء، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١هـ.
٢٨. التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٢٩. تلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، تحقيق السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، المدينة المنورة، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.
٣٠. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.
٣١. تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

٣٢. التاج والإكليل لمختصر خليل، محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري أبو عبد الله، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ.
٣٣. تحفة الفقهاء، علاء الدين السمرقندي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.
٣٤. التعاريف، محمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق د. محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
٣٥. تغليق التعليق على صحيح البخاري، أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، تحقيق سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
٣٦. تفسير القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الشعب، القاهرة.
٣٧. تلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، تحقيق السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، المدينة المنورة، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.
٣٨. تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربى، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

(ث)

٣٩. الثمر الداني في تقريب المعاني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني، صالح عبد السميع الآبي الأزهرى، المكتبة الثقافية، بيروت.

(ج)

٤٠. الجامع الصغير وشرحه النافع الكبير، أبو عبد الله محمد بن الحسن الشيباني، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
٤١. الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الشعب، القاهرة.
٤٢. الجامع الصحيح المختصر، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٤٣. الجامع الصحيح سنن الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٤٤. الجمل، حاشية على المنهج، زكريا الأنصاري، دار الفكر، بيروت.
- (ح)
٤٥. حاشية إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين لشرح قرّة العين بمهمات الدين، أبي بكر ابن السيد محمد شطا الدميّاطي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
٤٦. حاشية البجيرمي على شرح منهج الطلاب (التجريد لنفع العبيد)، سليمان بن عمر بن محمد البجيرمي، المكتبة الإسلامية، ديار بكر، تركيا.
٤٧. حاشية الجمل على المنهج، زكريا الأنصاري، دار الفكر، بيروت.
٤٨. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، محمد عرفة الدسوقي، تحقيق محمد عيش، دار الفكر، بيروت.
٤٩. حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار فقه أبو حنيفة، ابن عابدين، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٥٠. حاشية الرملي.
٥١. حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني، علي الصعدي العدوي المالكي، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ.
٥٢. حاشيتان، قليوبي، وعميرة: على شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين، شهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي، تحقيق مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
٥٣. الحدود الأنيفة، زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، أبو يحيى، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
٥٤. حلية العلماء، سيف الدين أبي بكر محمد بن أحمد القفال، تحقيق ياسين بن أحمد إبراهيم درادكة، مؤسسة الرسالة، بيروت، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٨٠هـ.

(خ)

٥٥. خلاصة البدر المنير في تخریج كتاب الشرح الكبير للرافعي، عمر بن علي بن الملحق الأنصاري، تحقيق حمدي عبد المجيد إسماعيل السلفي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٥٦. الذخيرة، شهاب الدين أحمد بن إدريس القراني، تحقيق محمد حجي، دار الغرب، بيروت، ١٩٩٤م.

(ر)

٥٧. الروض المربع شرح زاد المستقنع، منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ١٣٩٠هـ.

٥٨. روضة الطالبين وعمدة المفتين، النووي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

(ش)

٥٩. سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام، محمد بن إسماعيل الصنعاني الأمير، تحقيق محمد عبد العزيز الخولي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٣٧٩هـ.

٦٠. السراج الوهاج على متن المنهاج، العلامة محمد الزهري الغمراوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

٦١. سنن البيهقي الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٦٢. سنن أبي داود. سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي، دار الفكر، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

٦٣. سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني، دار الفكر، بيروت، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.

٦٤. سنن سعيد بن منصور، سعيد بن منصور الخراساني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، الدار السلفية، الهند، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ-١٩٨٢م.

٦٥. سنن الدار قطني، علي بن عمر أبو الحسن الدار قطني البغدادي، تحقيق السيد عبد الله هاشم يماني المدني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.

٦٦. سنن الترمذي: الجامع الصحيح سنن الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٦٧. السنن الكبرى، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، تحقيق د. عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
٦٨. سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، تحقيق شعيب الأرنؤوط، محمد نعيم العرقوسي، عطا.
٦٩. السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

(ش)

٧٠. شرح فتح القدير، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية.
٧١. شرح مختصر خليل، الخرشني على مختصر سيدي خليل، دار الفكر للطباعة، بيروت.
٧٢. شرح منتهى الإرادات المسمى دقائق أولي النهى لشرح المنتهى، منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.
٧٣. شرح النووي على مسلم، صحيح مسلم بشرح النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.
٧٤. شرح مختصر خليل، الخرشني على مختصر سيدي خليل، دار الفكر للطباعة، بيروت.
٧٥. الشرح الكبير، سيدي أحمد الدردير أبو البركات، تحقيق محمد عيش، دار الفكر، بيروت.

(ص)

٧٦. الجامع الصحيح المختصر، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
٧٧. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
٧٨. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(ع)

٧٩. عون المعبود شرح سنن أبي داود. محمد شمس الحق العظيم آبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.

(غ)

٨٠. غاية البيان شرح زيد ابن رسلان، محمد بن أحمد الرملي الأنصاري، دار المعرفة، بيروت.

(ف)

٨١. الفتاوى الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيمية، شيخ الإسلام أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني، تحقيق وقدم له حسنين محمد مخلوف، دار المعرفة، بيروت.

٨٢. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت.

٨٣. الفروع وتصحيح الفروع، محمد بن مفلح المقدسي أبو عبد الله، تحقيق أبو الزهراء حازم القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٨٤. الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، أحمد بن غنيم بن سالم النفراوي المالكي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ.

٨٥. الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند، دار الفكر، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

٨٦. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت.

٨٧. فتح القدير، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية.

٨٨. فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري أبو يحيى، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
٨٩. الفروق، أسعد بن محمد بن الحسين النيسابوري الكرايسي، تحقيق د. محمد طوموم، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.
٩٠. الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، أحمد بن غنيم بن سالم النفراوي المالكي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ.

(ق)

٩١. القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٩٢. قواطع الأدلة في الأصول، أبو المظفر منصور بن محمد السمعاني، تحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
٩٣. القوانين الفقهية، محمد بن أحمد بن جزى الكلبي الغرناطي.
٩٤. قواعد الفقه، محمد عميم الإحسان المجددي البركتي، الصدف بيلشرز، كراتشي، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م، الطبعة الأولى.
٩٥. القوانين الفقهية، محمد بن أحمد بن جزى الكلبي الغرناطي.

(ك)

٩٦. الكافي في فقه الإمام المبجل أحمد بن حنبل، عبد الله بن قدامة المقدسي أبو محمد. المكتب الإسلامي، بيروت.
٩٧. طبقات الحنابلة، محمد بن أبي يعلى أبو الحسين، تحقيق محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.
٩٨. كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني، أبو العباس، تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية.



٩٩. كشف القناع عن متن الإقناع، منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، تحقيق هلال مصيلحي مصطفى هلال، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٢هـ.
١٠٠. كشف المخدرات والرياض المزهرات لشرح أخصر المختصرات، عبد الرحمن بن عبد الله البعلبي الحنبلي، تحقيق قابله بأصله وثلاثة أصول أخرى: محمد بن ناصر العجمي، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
١٠١. كفاية الأخيار، تقي الدين أبي بكر بن محمد الحسيني الحصيني، دار الخير، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م، تحقيق علي عبد الحميد بلطجي، محمد وهي سليمان.
١٠٢. الكافي في فقه الإمام المجل أحمد بن حنبل، عبد الله بن قدامة المقدسي أبو محمد. المكتب الإسلامي، بيروت.
١٠٣. الكافي في فقه أهل المدينة، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
١٠٤. كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية.
١٠٥. كشف القناع عن متن الإقناع، منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، تحقيق هلال مصيلحي مصطفى هلال، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٢هـ.

(ل)

١٠٦. لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.

(م)

١٠٧. المبسوط، شمس الدين السرخسي، دار المعرفة، بيروت.

١٠٨. المبسوط، للشيباني: الأصل المعروف بالمبسوط، محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني أبو عبد الله، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي، تحقيق أبو الوفا الأفغاني.
١٠٩. المبدع في شرح المقنع، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح الحنبلي أبو إسحاق، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٠هـ.
١١٠. المجتبى من السنن، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
١١١. مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن بن محمد بن سليمان الكليوبلي المدعو بشيخي زاده، تحقيق خرح آياته وأحاديثه خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
١١٢. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الريان للتراث، دار الكتاب العربي، القاهرة، بيروت، ١٤٠٧هـ.
١١٣. مجموع الفتاوى: كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، جمع وتحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية.
١١٤. المجموع للنووي، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٧م.
١١٥. المحلى، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبو محمد، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
١١٦. مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية، بدر الدين أبو عبد الله محمد بن علي الحنبلي البعلبي، تحقيق محمد حامد الفقي، دار ابن القيم، الدمام - السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

١١٧. مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، تحقيق محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة طبعة جديدة، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
١١٨. المدونة الكبرى، سحنون عن الإمام مالك بن أنس، دار صادر، بيروت.
١١٩. المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
١٢٠. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، مؤسسة قرطبة، مصر.
١٢١. المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد. دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
١٢٢. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، محمد الخطيب الشربيني، دار الفكر، بيروت.
١٢٣. مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، مصطفى السيوطي الرحباني، المكتب الإسلامي، دمشق، ١٩٦١م.
١٢٤. المهذب في فقه الإمام الشافعي، إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي أبو إسحاق، دار الفكر، بيروت، خرح آياته وأحاديثه خليل عمران المنصور.
١٢٥. الموافقات في أصول الفقه، إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي، المعروف بالشاطبي، دار المعرفة، بيروت، تحقيق عبد الله دراز.
١٢٦. مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، محمد بن عبد الرحمن المغربي أبو عبد الله، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ.
١٢٧. المبدع في شرح المقنع، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح الحنبلي، أبو إسحاق، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٠هـ.
١٢٨. المبسوط، شمس الدين السرخسي، دار المعرفة، بيروت.

١٢٩. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الريان للتراث، دار الكتاب العربي، القاهرة، بيروت، ١٤٠٧هـ.
١٣٠. المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن تيمية الحارثي، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.
١٣١. مختصر الفتاوى المصرية، بدر الدين أبو عبد الله الحنبلي البعلبي، تحقيق محمد حامد الفقي، دار ابن القيم، السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
١٣٢. المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
١٣٣. المستصفى، محمد بن محمد. أبو حامد الغزالي، تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
١٣٤. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، مؤسسة قرطبة، مصر.
١٣٥. المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، تحقيق كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد. الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
١٣٦. منار السبيل في شرح الدليل، إبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان، تحقيق عصام القلعجي، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.
١٣٧. المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد. دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
١٣٨. مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، حسن بن يوسف، المكتب الإسلامي، دمشق، ١٩٦١م.
١٣٩. المهذب في فقه الإمام الشافعي، إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، أبو إسحاق، دار الفكر، بيروت.

(ن)

١٤٠. نهاية الزين، محمد بن عمر الجاوي أبو المعطي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى.
١٤١. النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
١٤٢. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج: المشهور بحاشية الشبراملسي، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة ابن شهاب الدين الرملي الشهير بالشافعي الصغير، دار الفكر للطباعة، بيروت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
١٤٣. نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار الجليل، بيروت، ١٩٧٣م.

(هـ)

١٤٤. الهداية شرح بداية المبتدي، أبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني المرغياني، المكتبة الإسلامية.

## محتويات البحث:

المقدمة .....	٣٥٧
التمهيد في المراد بالطفل في اللغة والشرع .....	٣٦٠
المبحث الأول :حضور الطفل لمجلس القضاء .....	٣٦٢
المبحث الثاني :إقرار الطفل على نفسه .....	٣٦٦
المبحث الثالث :شهادة الطفل .....	٣٧٣
المبحث الرابع :حكم الضمان على الطفل .....	٣٨٥
المبحث الخامس :وقت ضمان الطفل .....	٣٩١
المبحث السادس :سقوط الحدود عن الطفل .....	٣٩٣
المبحث السابع :التعدي على الطفل بالوطء أو دونه .....	٣٩٦
المطلب الأول :إذا زنى البالغ العاقل بصغيرة إن كان يوطأ مثلها .....	٣٩٦
المطلب الثاني :حكم الحد على واطئ الطفلة التي لا يوطأ مثلها .....	٣٩٧
المطلب الثالث :وطء الطفل للبالغة .....	٣٩٩
المطلب الرابع :حكم الحد على البالغة إذا مكنت طفلاً .....	٤٠٠
المطلب الخامس :ضمان الطفل لمهر من وطئها إذا كانت بالغة .....	٤٠٣
المطلب السادس :ضمان الطفل لمهر من وطئها إذا كانت طفلة .....	٤٠٥
المبحث الثامن :التلفظ على الطفل بما يوجب حد القذف .....	٤٠٨

الخاتمة ..... ٤١١

فهرس المصادر والمراجع ..... ٤١